

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية
الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني
(1994-2019)

إعداد

عبد الله سليمان محمود عطية

إشراف

د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية
الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني
(1994-2019)

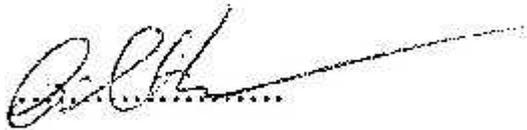
إعداد

عبد الله سليمان محمود عطية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/12/27م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

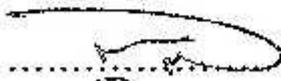
التوقيع



1. د. عثمان عثمان / مشرفاً رئيساً



2. د. عبد الرحمن الحج محمد / متحناً خارجياً



3. د. هيثم عويضة / متحناً داخلياً

الإهداء

الحمد لله والشكر له أولاً وأخيراً

إلى معلم البشرية نبينا الهادي الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار (أبي)

إلى شمعة دربي وملاكي في الحياة (أمي)

إلى سندي وشريكة حياتي (زوجتي)

إلى فلذات كبدي (أبنائي)

إلى من هم أقرب إلي من روعي (إخوتي وأخواتي)

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الدراسة.
بداية، أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور الفاضل عثمان عثمان على ما قدمه لي من
نصح وإرشاد ومعلومات قيمة لإنجاز هذا البحث.
وإلى جميع أساتذة كلية الدراسات العليا بقسم التخطيط والتنمية السياسية في
جامعة النجاح الوطنية على ما نهلته من علمهم الوفي.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى المناقشين الأعضاء على ما قدموه من معلومات
ومساعدة لإنجاز هذا البحث
وختاماً الشكر لكل من سألهم وساعد في إتمام هذه الدراسة

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدّم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني (1994-2019)

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسّسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ح	الملخص	
1	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
4	اسئلة الدراسة	3.1
5	فرضيات الدراسة	4.1
5	أهمية الدراسة	5.1
6	اهداف الدراسة	6.1
6	منهجية الدراسة	7.1
7	أساليب جمع البيانات	8.1
7	حدود الدراسة	9.1
8	الدراسات السابقة	10.1
12	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي	
13	الاستيطان الإسرائيلي	1.2
26	الاقتصاد الفلسطيني	2.2
43	الفصل الثالث: العمالة الفلسطينية في المستوطنات	
44	المقدمة	1.3
46	تطور واستمرار نمو العمالة الفلسطينية في المستوطنات	2.3
48	العمال الفلسطينيون في المستوطنات الإسرائيلية	3.3
57	الفصل الرابع: التداعيات الاقتصادية للعمالة الفلسطينية في المستوطنات	
58	المقدمة	1.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
58	العمل في المستوطنات الإسرائيلية من قبل العمال الفلسطينيين	2.4
60	تأثير وتبعات العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني	3.4
64	أثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على واقع العمالة في الضفة الغربية	4.4
66	تأثير العمل في المستوطنات على القطاع الزراعي الفلسطيني والشركات الفلسطينية	5.4
68	البدائل المطروحة للعمل في المستوطنات من قبل الجهات الفلسطينية المسؤولة	6.4
71	انعكاسات أزمة فيروس كورونا على العمالة في المستوطنات وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني	7.4
74	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
75	النتائج	1.5
78	التوصيات	2.5
80	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية - الضفة الغربية
على الاقتصاد الفلسطيني (1994-2019)

إعداد

عبد الله سليمان محمود عطية

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بالموضوع، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما مدى مساهمة العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين؟ واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تتلخص النواحي الإيجابية للعمل في المستوطنات في التقليل من نسبة البطالة التي تضرب الأراضي الفلسطينية، وكذلك في تحريك الوضع الاقتصادي في السوق الفلسطينية من خلال ضخ أموال من قبل العمال في المستوطنات.
- أما النواحي السلبية فتتلخص في أنها تشكل عبئاً على الدعوات الفلسطينية لمقاطعة المستوطنات ومنتجاتها، وتشكل ورقة رابحة بيد الجانب الإسرائيلي من خلال الضغط على الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر ذلك اعترافاً بشرعية المستوطنات في أراضي الضفة الغربية.
- ومن الأسباب الرئيسية للعمل في المستوطنات الإسرائيلية من قبل العمال الفلسطينيين ضعف الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدرته على التوظيف وبالتالي وجود فائض من القوى العاملة الفلسطينية، وارتفاع الأجور في سوق العمل الإسرائيلي، مما يشجع العمالة الفلسطينية على اختيار العمل في المستوطنات الإسرائيلية.

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات أبرزها:

- 1- اتباع سياسات اقتصادية ومصرفية استثمارية تحفيزية تهدف إلى تقوية المشاريع القائمة وجلب استثمارات خارجية وخصوصاً رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج.
- 2- تطوير القدرات التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات، وهذا يتأتى ضمن استراتيجيات بعيدة المدى للسياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- 3- الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، وتحويل جزء من العمال إلى تلك البنى الإنتاجية الفلسطينية كخطوة أولى في الانفكاك عن الاحتلال.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

أصبح الهدف الاقتصادي ذريعة واهية تتذرع بها إسرائيل لإقامة المستوطنات على أرض الضفة الغربية، فقد قامت إسرائيل بزرع المستوطنات في غور الأردن و في الشاطئ الشمالي الغربي للبحر الميت، وهي مناطق لإقامة المستوطنات؛ بسبب ما تحويه هذه المناطق من منسوب كبير من المياه سواء الجوفية أو الينابيع والأنهار، ومن جهة أخرى كذلك استغلال السكان الفلسطينيين وخاصة الأيدي العاملة منهم وتشغيلهم برواتب رخيصة، الأمر الذي أدى إلى هجر هؤلاء السكان العرب لأرضهم التي أضحت غير مجدية اقتصادياً بفعل العمالة في المستوطنات والمصانع والمزارع الإسرائيلية ذات العائدات المالية الأعلى من عائدات العمل في أراضيهم ومزارعهم الفلسطينية¹. وبالتالي ستكون المستوطنات قادرة على إنتاج سلع رخيصة الثمن، وقادرة على منافسة السلع المشابهة داخل الضفة وحتى داخل إسرائيل.

شكلت إقامة المستوطنات وسيلة ضغط وتضييق على السكان الفلسطينيين، ومحاصرتهم بأرزاقهم، وتدمير اقتصادهم من خلال فرض القيود والعوائق أمام أي نشاط اقتصادي فلسطيني، أو عن طريق فرض الضرائب العالية عليهم - قبل نشأة السلطة الفلسطينية -، ففي حال حاولوا إقامة أيّة مشاريع اقتصادية محلية، تمنعهم هذه العوائق من تحقيق الأرباح مما يضطرهم لتترك العمل في أراضيهم، وبالتالي يجبر العامل الفلسطيني على العمل داخل هذه المستوطنات، ليساهم في تنشيط الاقتصاد الإسرائيلي، ويصبح عاملاً مؤثراً في تدمير اقتصاده².

كان لهجرة اليد العاملة الفلسطينية منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967 دور رئيسي في تشكيل أنماط النمو الاقتصادي الفلسطيني، وفي ربط الأراضي

¹ المومني، محمد أحمد: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافية السياسية، عمان، دار عمار للنشر، 1986، ص25

² الأمم المتحدة: نشأة القضية الفلسطينية وتطورها 1970م/1988م، نيويورك، 1990، ص317

المحتلة بإسرائيل، حيث وصل عدد العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" في الفترة بين 1974-1992 تلت القوة العاملة الفلسطينية المستخدمة.¹

بدأ تدفق العمالة الفلسطينية للعمل في المشاريع والمصانع والشركات الإسرائيلية من عام 1968، عندما فتحت "إسرائيل" أبوابها أمام هذه العمالة، واتخذت العديد من الإجراءات لجذب هذه العمالة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي واجه فيها العامل الفلسطيني معاناة استثنائية، عبر الاستهداف والمخاطر التي تواجهه من الاحتلال الإسرائيلي، الذي فرض كل الشروط والظروف التي أدت إلى عدم قيام مؤسسات حقيقية ترعى العمال الفلسطينيين وتقوم بتنظيمهم وتطالب بحقوقهم.²

ما انفك الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية وقطاعية تُعزى في المقام الأول إلى الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني. فاستيلاء المستوطنات على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية فضلاً على القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والوصول وغيرها من الحريات قد أوهن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني الذي لم يعد قادراً على استحداث ما يكفي من فرص العمل والاستثمار، وصار يعتمد بوتيرة متزايدة على الاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الخارجية، هذا الواقع الاقتصادي القاسي هو العامل الأساسي الذي يدفع بعض الفلسطينيين إلى العمل في المستوطنات الإسرائيلية.

ويرى الباحث بأنّ العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية قد أُلقت بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني سواء بالسلب أو الإيجاب، وهو ما سيتم تناوله في هذه الدراسة.

2.1 مشكلة الدراسة

إنّ انعدام فرص العمل في الضفة الغربية، وعجز القطاعات الاقتصادية الفلسطينية عن تلبية رغبات وطموحات الشباب الفلسطيني في توفير الوظائف لهم من ناحية، وازدياد أجور

¹ فرسخ، ليلي: العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، ط1، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، بيروت، 2009، ص7.

² صالح، محسن: معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان. 2011، ص5.

ورواتب العاملين في المستوطنات الإسرائيلية بالمقارنة مع الأجور في الضفة الغربية من ناحية أخرى، وإغلاق الحدود أمام العمالة الفلسطينية إلى دول الخليج، أو لأسباب عائلية ووطنية تقتضي ضرورة البقاء والصمود في الأراضي الفلسطينية أعاقت ترك الشباب الفلسطيني لوطنهم، دفع عشرات الآلاف من العاملين إلى الالتحاق للعمل بالمشاريع الإسرائيلية، أي أن الدوافع وراء العمل (انعدام فرص العمل البديلة) وعجز القطاعات الاقتصادية عن توسيع قدراتها التشغيلية.

العديد من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات التوجه لسوق العمل الإسرائيلي هي إمكانية الاستمرار في الأعمال التي يمارسونها في "إسرائيل"، نظراً لقلّة الأيدي العاملة "الإسرائيلية" بشكل عام، والتي تقبل العمل في قطاع الإنشاءات كفتح الطرق والخدمات العامة. وتقع في أسفل مراتب السلم المهني، أي في تلك الأعمال المؤقتة والموسميّة التي لا تدر إلا الدخل القليل، فظاهرة العمالة الفلسطينية في المستوطنات الاسرائيلية مستمرة ومتواصلة، وغير مرشحة للانقراض في المرحلة الجديدة، بل العكس قد تندفع للأمام مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني على المستويات كافة (الرسمية والشعبية والخاصة)

ولهذا يأتي السؤال الرئيس للدراسة:

ما مدى مساهمة العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين؟

3.1 أسئلة الدراسة

وينبثق عن هذا السؤال المركزي عدد من الأسئلة التي تثيرها مشكلة الدراسة:

1. ما واقع العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية؟
2. ما تأثير وتبعات العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني؟
3. كيف أثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على واقع العمالة في الضفة الغربية؟

4. ما مدى تأثير العمل في المستوطنات على القطاع الزراعي الفلسطيني والشركات الفلسطينية؟

5. ما البدائل المطروحة للعمل في المستوطنات من قبل الجهات الفلسطينية المسؤولة؟

6. ما مدى انعكاسات أزمة فيروس كورونا على العمالة في المستوطنات وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني؟

4.1 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للتحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. ساهمت العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين.

2. تأثر الاقتصاد الفلسطيني سلباً نتيجة ازدياد العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية.

5.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه كون القطاع الاقتصادي الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على الأرض والمياه، وهذا جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالعمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تستحق الدراسة والبحث، خاصة في ظلّ عدم توافر دراسات أو إحصائيات تتعلق بالأيدي الفلسطينية العاملة في المشاريع الإسرائيلية، فالظاهرة موجودة وقديمة، وتجاهلها لا يبرر القول إنّ هناك دراسات عامّة استهدفت العاملين في المشاريع الإسرائيلية.

وتتبع أهمية الدراسة من العلاقة الجدليّة بين العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية ومشروع الدولة الفلسطينية، لوجود قطاع واسع من الفلسطينيين الذين يعملون داخل المستوطنات، وبالتالي الانعكاس الكبير لتلك الظاهرة على الواقع المعيشي للفلسطينيين، وبسبب

تحكم الاحتلال الإسرائيلي بجميع مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي التبعية التامة وعدم مقدرة الفلسطينيين على إيجاد بدائل أخرى، وبالتالي اظهر النتائج السلبية والايجابية لظاهرة العمل في المستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني.

6.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

ومن أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها:

1. دراسة واقع العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية.
2. دراسة تأثير وتبعات العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.
3. التعرف على أثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على واقع العمالة في الضفة الغربية.
4. التطرق للأضرار التي لحقت بالميزارعين الفلسطينيين وبالشركات الفلسطينية جرّاء العمل في المستوطنات الإسرائيلية.
5. التعرف إلى البدائل المطروحة للعمل في المستوطنات من قبل الجهات الفلسطينية المسؤولة.
6. التعرف على مدى انعكاسات أزمة فيروس كورونا على العمالة في المستوطنات وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني.

7.1 منهجية الدراسة

في محاولة للوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة، سينتج الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي: وهو الذي يمكن الباحث من وصف واستعراض المفاهيم والقضايا الأساسية في الدراسة، والتي تتعلق بالعمالة الفلسطينية في المستوطنات، ووصف تأثير العمل

فيها على الاقتصاد الفلسطيني. واعتمد البحث منهج التحليل الوصفي في تقصي المحددات والمكونات وتحليلها لمعرفة واقع الاقتصاد الفلسطيني وتحليل الظواهر والاتجاهات وتحديد العلاقات، ووضع التنبؤات المستقبلية.

ويسعى الباحث لتقديم تحليل للعوامل التي ساهمت في زيادة أعداد العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

8.1 أساليب جمع البيانات

بيانات أولية: تتمثل في الإحصائيات المنشورة لدى جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، والبيانات المنشورة لدى وزارة الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى النصوص التي جاءت في بروتوكول باريس الاقتصادي والتي تخص القطاع الاقتصادي، وغيرها من المصادر التي لها ارتباط بموضوع الدراسة.

بيانات ثانوية: تتمثل بالكتب والمجلات والدوريات العلمية، ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تبحث في أثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وأية مصادر أخرى لها علاقة بموضوع الدراسة.

المقابلات الشخصية: وذلك مع أهل الشأن والاختصاص في الاقتصاد الفلسطيني.

9.1 حدود الدراسة

تمّ تحديد الدراسة موضوعياً ومكانياً وزمانياً على النحو الآتي:

الحدود المكانية: الضفة الغربية.

الحدود الزمانية: منذ قيام السلطة عام 1994، وحتى عام 2019، مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات المتوفرة.

الحدود الموضوعية: تتحدّد بدراسة أثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

10.1 الدراسات السابقة

دراسة كنفاني (2012)، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية¹. تناولت الدراسة الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وأشارت الدراسة إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية له أبعاد ودوافع اقتصادية إلى جانب الدافع الأيديولوجي والسياسي، حيث سعت إسرائيل من خلال تلك المستوطنات إلى استنزاف الثروات الفلسطينية، وأنّ إنتاجية العمل وربحية المشاريع في المستعمرات أدنى منها داخل الخط الأخضر.

دراسة عرفة وآخرون (2015): المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني². تناولت هذه الدراسة تأثير المستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تظهر هذه الدراسة الأثر المدمر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني، من حيث تجريد الفلسطينيين من أراضيهم، ومياهم، ومواردهم الأخرى، والتسبب في بطالة جماعية، وأنّ العمالة الفلسطينية داخل المستوطنات تلحق أضراراً كثيرة بالاقتصاد الفلسطيني والحقوق الفلسطينية عموماً.

دراسة مركز العمل التنموي (2011) العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعيّة³، تناولت العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعيّة، حيث أظهرت الدراسة أنّ 8% من العمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعيّة هي عمالة نساء، 70% منهن من محافظة أريحا، و أظهرت الدراسة النسب المرتفعة لعمالة

¹ كنفاني، نعمان: "الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2012.

² عرفة، نور وآخرون: "المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، شبكة السياسات الفلسطينية". 2015، رابط مختصر: <https://cutit.org/lfQ9m>

³ مركز العمل التنموي: "العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعيّة". 2011، على الرابط: <http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/pal-labor/pal-labor.pdf>

الأطفال في مستوطنات غور الأردن الزراعية، والتي بلغت 5.5% من إجمالي مجتمع الدراسة، وأشارت إلى أن 61% من عمالة الأطفال من محافظة نابلس.

دراسة معهد الأبحاث التطبيقية القدس - أريج، (2015)، الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات الملخص التنفيذي¹. تناولت الدراسة أهمية إقامة وتقييم القنوات التسويقية للمنتجات الزراعية الفلسطينية على المستويين المحلي والدولي، وأشارت هذه الدراسة إلى التوجه نحو الزراعة المستدامة، وتقييم العلاقة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك، إضافةً إلى تحسين سبل التسويق الزراعي، وتناولت ضرورة بناء الشراكات المختلفة بهدف تحقيق الأمن الغذائي من خلال أهم المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، وناقشت هذه الدراسة مكونات العملية التسويقية للمنتج الزراعي، ووضعت مجموعة من التوصيات تهدف إلى تطوير العمليات التسويقية والإنتاجية الزراعية.

دراسة فرسخ (2009) وهي بعنوان: "العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007"² وتوضّح هذه الدراسة نظريات الهجرة، وانتقال اليد العاملة، والتغيير البنوي، كما تناولت سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطرقت لتسريح اليد العاملة وانتقالها من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبيّنت هذه الدراسة خصائص هجرة العمال الفلسطينيين، وتناولت أيضاً استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة.

دراسة صالح (2011): معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي³: حيث تناول المؤلف تاريخ الحركة العمالية في فلسطين ونضالها، وكذلك سياسات الاحتلال الإسرائيلي

¹ معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج): "الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات" الملخص التنفيذي. القدس، 2015.

² فرسخ، ليلي (2009)، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

³ صالح، محسن: "معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2011.

لخندق الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثمّ تطرق إلى معاناة العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والانعكاسات الاجتماعية لتلك المعاناة.

دراسة Raghad. Sarmidi, Tamat. Injas, Malek Injass, عام (2017).

"THE PARIS PROTOCOL AND THE PALESTINIAN ECONOMY: NEW EVIDENCE" بعنوان

قدّمت هذه الدراسة أبرز بنود الاتفاق الاقتصادي، وأوضحت جوانب القصور فيه، وبيّنت آثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أشارت إلى أنّ الجانب الإسرائيلي هو المستفيد الأوّل من هذا الاتفاق وأنّ هذا الاتفاق في مضمونه لا يسمح بوجود اقتصاد فلسطيني مستقل، فالجانب الفلسطيني لم يكن موفقاً في إتمام الضمانات الكاملة التي تجبر الجانب الإسرائيلي على الالتزام بالاتفاق، إذ توصي هذه الدراسة بضرورة إعادة النظر بينود الاتفاق بالشكل الذي يضمن مصلحة الجانب الفلسطيني وتحريره من الشروط القاسية التي فرضت عليه جرّاء هذا الاتفاق، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التحيز لأحد الطرفين.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة أوضاع العمالة الفلسطينية سواء داخل الخط الأخضر أو داخل المستوطنات، وتطرقت تلك الدراسات إلى العديد من القضايا المتعلقة بالعمال سواء ما يتعلق بأوضاعهم المعيشية هناك، أو طرق الحصول على حقوقهم، ومستوى الأجر الذي يحصلون عليه، والوضع القانوني لهم والحقوق التي يتحصلون عليها أو يُحرمون منها.

إنّ هذه الدراسة تسند وتكمل الدراسات السابقة، فضلاً عن أنّها تعالج المشاكل المتعلقة بالعمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية وتأثيراتها على الاقتصاد الفلسطيني، عبر دراسة أبعاد وتداعيات تلك التأثيرات، من خلال تناول العديد من القضايا المرتبطة سياسياً واقتصادياً

¹ Injass, Raghad. Sarmidi, Tamat. Injas, Malek: "**THE PARIS PROTOCOL AND THE PALESTINIAN ECONOMY: NEW EVIDENCE**". Journal of Contemporary Business, Economics and Law. **South East Asia**. Vol. 12, Issue 3 (April), ISSN 2289-156\ (2017). pp (18-24).

بالواقع الفلسطيني، وانعكاس تلك العمالة على الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني والقطاعات الإنتاجية الفلسطينية.

ويرى الباحث أنّ هناك نقصاً كبيراً في الدراسات التي تناولت الموضوع برغم تداعياته الكبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، وعليه يسعى الباحث من خلال دراسته أن تكون باكورة لدراسات أخرى حول الموضوع وبتناول متغيرات أخرى.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

1.2 الاستيطان الإسرائيلي

1.1.2 المقدمة

يُعتبر القانون الدولي من أهم الأمور التي يستند إليها الفلسطينيون في كفاحهم الوطني ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين، إذ "يتعارض الاستعمار الاستيطاني مع مبادئ القانون الدولي، والتي تؤكد على ضرورة إنهاء الاستعمار بأشكاله كافة، وفي مقدّماتها الاستعمار الاستيطاني الذي يشكل أبشع وأخطر أنواع الاستعمار، فأنظمة الاستعمار الاستيطاني بحكم نشأتها الاستعمارية، وطبيعتها العنصرية، وممارساتها الوحشية تنتهك أحكام ومبادئ القانون الدولي وأهم العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية، وتخالف قرارات الأمم المتحدة ولا تلتزم بتنفيذها، وبشكل خاص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام 1960 حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتصفية الاستعمار".¹

وقد عارض القانون الدولي الاستيطان في الأراضي المحتلة بوضوح حيث "تعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي، بالإضافة إلى نقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل، مناقضة لكل المبادئ والاتفاقيات الدولية، ومنها لائحة لاهاي 1907 واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، وميثاق الأمم المتحدة، والعهدين الدوليين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق المدنية والسياسية، كما أنها مناقضة لميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948، بجانب أنها مخالفة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عدم شرعية المستوطنات ووقفه وتفكيكها في المناطق المحتلة".²

¹ حسين، غازي: الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص14

² بيسان، عدوان، "الاستيطان الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي"، موقع الحوار المتمدن الإلكتروني، العدد 1228، 2005، تاريخ زيارة الموقع: 2020/4/7 على

الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39297>

ولم يحدث - طيلة عقود الصراع - أي تغيير في موقف القانون الدولي والمؤسسات الدولية المستندة إليه، تجاه الاحتلال والاستيطان (الإسرائيلي) "لذا فإن سياسة (إسرائيل) الاستيطانية يرفضها القانون الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واليونسكو، والتي تحظر على (إسرائيل) إجراء أي تغييرات قانونية أو عملية التركيبية الديمغرافية للأراضي المحتلة والقدس، وفي معالمها الحضارية والتاريخية والدينية، وتعتبر جميع إجراءاتها لاغية وتطالبها بالرجوع عنها، وبضرورة ممارسة الضغط على (إسرائيل) لحملها على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية.¹

فلا شك أن للاستيطان آثار تدميرية كبيرة على حياة الشعب الفلسطيني وعلى مستقبل أرضه ووطنه، وهو كذلك يشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين والقرارات الدولية، وقد أقلت الإجراءات الاستيطانية للاحتلال في الأراضي الفلسطينية تأثيرات سلبية كبيرة على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، فتسارع الاستيطان بشكل كبير في الضفة الغربية يؤثر سلباً على حق الشعب الفلسطيني في أرضه.

2.1.2 دوافع الاستيطان الإسرائيلي

يمكن تقسيم دوافع عمليات الاستيطان الإسرائيلي إلى عدد كبير من الدوافع التي يمكن اختصارها بالدوافع التالية:

أولاً: الدينية والتاريخية

تركزت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إعطاء البعد الديني للاستيطان، متمثلاً بحق اليهود الديني والتاريخي في فلسطين، معتمداً على عقيدة دينية توراثية، وبسبب وجود هيكل

¹ عيسى، حنا، "الارتقاء بالعمل الشعبي في مجابهة الاستيطان وجدار الضم والتوسع"، موقع دنيا الوطن الإلكتروني، بتاريخ 2012/5/4، تاريخ زيارة الموقع: 2020/4/14 على الرابط:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/259574.html>

سليمان المزعوم في القدس وادعائهم بأن الخليل عاصمة لمملكة داوود وفيها قبور بعض الأنبياء وأزواجهم¹.

يعتبر هذا البعد من أهم الأبعاد ويظهر ذلك بالمطالبة الإسرائيلية المتكررة بالاعتراف بيهودية الدولة، هذه المطالبة تهدف في بعدها السياسي إلى عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين في العيش على أرضهم، وإنما التعامل معهم على أنهم أقلية تعيش على الغير وهذا يعطي الحق لليهود بطرد السكان العرب من القدس وجميع الأراضي المحتلة، لذلك فإن الاعتراف بيهودية الدولة هو مطلب صهيوني له بعد ديني يفضي إلى مطلب سياسي².

ثانياً: الدافع الأمني

سعت إسرائيل لتحقيق أهداف أمنية وذلك من خلال اختيارها لمواقع الاستيطان، حيث أقامت في مناطق استراتيجية عسكرية تصلح للدفاع والهجوم، وكان الهدف من ذلك تفتيت المناطق السكنية الفلسطينية ومحاصرة التجمعات الفلسطينية لسيطرة على الأرض والسكان.

يشكل الهاجس الأمني للاستيطان خطراً على الفلسطينيين نتيجة الإجراءات المشددة على الحواجز العسكرية والتي تعيق الحياة العامة للسكان، وبالتالي إلحاق الضرر بهم على كل الأصعدة³.

ثالثاً: الدافع السياسي

يتمثل الدافع السياسي من الاستيطان بإقامة إسرائيل الكبرى بعاصمتها القدس الموحدة، والإبقاء على الضفة الغربية مقسمة إلى أقسام يستحيل معها قيام دولة فلسطينية، اعتقاداً منهم

¹ أبو الرب: صلاح حسن: الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل (1967-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005، ص45-46.

² بركات: نظام محمود: الاستيطان الإسرائيلي في القدس والشرعية الدولية، المؤتمر الدولي للقدس، عمان، 2009، جامعة اليرموك، اربد، 2009، ص6.

³ إبراهيم: بلال محمد: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2010، ص38.

بأنها أرض الميعاد، حيث يظهر ذلك من خلال التوزيع الجغرافي للاستيطان الرامي إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية، والاستيلاء على أوسع مساحات من الأرض الفلسطينية، وخنق التجمعات السكانية الفلسطينية، وفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني¹.

رابعاً: الدافع الاقتصادي

إن الاستيلاء على الأراضي قائم على استغلال الأراضي الزراعية الفلسطينية، والتي تعود بالفائدة الاقتصادية على المستوطنين فالأراضي الفلسطينية توفر الأراضية الخصبة للاستثمارات الإسرائيلية، بالإضافة للسيطرة على المياه الجوفية وهدم البنية الاقتصادية الفلسطينية مما يجعل تابعة ومرتبطة للاقتصاد الإسرائيلي. كما أنه يقوم على استغلال اليد العاملة الاقتصادية عما بالمصانع الإسرائيلية بأجر زهيد، وذلك ناتج عن المصادرة لأموالهم وإضعافهم. مما يساهم بجذب المهاجرين ليستوطنوا حيث يحظوا بدعم حكومي ويحصلوا على سكن بتكاليف قليلة².

3.1.2 خصائص الاستيطان الإسرائيلي

تميزت ظاهرة الاستيطان في فلسطين عن غيرها من التجارب الاستعمارية بأنها استيطان اغتصابي احلالي، الهدف منه أن تحل الكتلة الصهيونية محل السكان الأصليين، وذلك إنكاراً لتاريخ السكان الأصليين وإضفاء الشرعية وجود اليهود، حيث وضعوا مشروع مخطط وبدقة قائم على الأرض بالقوة والعنف من أصحابها الشرعيين بهدف إقامة دولة استعمارية توسعية جديدة³.

¹ إبراهيم: بلال محمد: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2010، ص41.

² المصري: محمد أحمد: التخطيط الإقليمي للاستيطان في محافظة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2000، ص24.

³ الرفاتي: إياد رسمي: الاستيطان في فكر الأحزاب الدينية الصهيونية في إسرائيل وأثره على عملية التسوية السياسية (1991-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 29.

تميز الاستعمار الاستيطاني بمجموعة من السمات هي¹:

1. استعمار إحلالي، كان يسعى الى مصادرة الأرض بشكل كلي واستئصال المجتمع الأصلي الإحلال مجتمع يهودي جديد محل المجتمع الأصلي.
2. استيطان توسعي، كان يسعى دائماً إلى توسيع الحدود دود التي أقامها حسب الإمكانيات المتوفرة لاستيعاب الأقاليم المحتلة، ويعتمد في ذلك على القوة العسكرية لفرض الأمر الواقع.
3. استيطان عميل، أي أنه وباستمرار مرتبط بالمخطط الاستعماري في المنطقة وأداه لتنفيذ سياساته، فمنذ البداية جاء بدعم وتأييد من الدول الاستعمارية الكبرى، بدءاً بإنجلترا ممثلة في وعد بلفور وسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين وانتهاء بالتحالف الأمريكي الإسرائيلي.
4. استيطان أيديولوجي، يستند إلى أسس أيديولوجية وادعاء ديني يقوم على أساس أن اليهود يملكون حقوقاً تاريخية ودينية في فلسطين، وعلى الإيمان بأن اليهود يشكلون قومية محرومة من أرضها وأن واجبها استعادة هذه الأرض لتمثل وطناً لكل اليهود أينما وجدوا.

4.1.2 تطور الاستيطان الإسرائيلي

1.4.1.2 مرحلة الاستيطان بعد قيام إسرائيل وحتى عام (1967م)

سنت الحكومات الإسرائيلية القوانين والأساليب التي ابتكرتها للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، منها قوانين أملاك الغائبين، وقانون الحاضر-الغائب، وهو يسمح للسلطات بمصادرة جميع أملاك أولئك الذين تركوا منازلهم خوفاً من الحرب، حتى وان كانوا قد غابوا عنها وانتقلوا إلى قرية مجاورة، وحتى الذين ما زالوا يعيشون كمواطنين شرعيين في إسرائيل،

¹ بركات، نظام محمود: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص8.

لكن لا يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم وأماكنهم، وهو الوحيد من نوعه في العالم أجمع. وقد عملت السلطات الإسرائيلية خلال هذه الفترة على زيادة الأراضي الزراعية من خلال الاستفادة من مشاريع المياه التي أقامتها وعلى رأسها مشروع تحويل مجرى نهر الأردن¹.

إن مجموع الهجرة اليهودية من سنة (1948-1967) بلغ حوالي (1,300,000) مهاجر، مما أدى إلى ارتفاع نسبة نمو السكان في الكيان الإسرائيلي والذي بدوره ألقى المزيد من الأعباء والمسؤوليات على أجهزة الاستيعاب الإسرائيلي في فلسطين وخارجها. وفي هذه الفترة اتجهت عمليات الاستيطان نحو ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية وتحقيق الدعم العسكري والسياسي للمخططات الصهيونية التوسعية في المستقبل².

2.4.1.2 مرحلة الاستيطان منذ عام (1967) وحتى عام (1990)

شكل احتلال إسرائيل سنة (1967م) لفلسطين بأسرها وأجزاء من دول عربية أخرى هي الجولان من سوريا وسيناء من مصر نقطة تحول في عملية الاستيطان الإسرائيلي، حيث سارعت إسرائيل فور انتهاء الحرب في بناء المستوطنات في الأماكن المحتلة رغبة منها في رسم حدود جديدة لإسرائيل، وعملت على ترحيل سكان فلسطين الأصليين، ووضعت يدها بموجب قانون الغائبين على الأملاك الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين الذين كانوا خارج فلسطين عند احتلالها³.

بعد حرب سنة (1967م) كان هنالك عدة مشاريع للاستيطان الإسرائيلي منها⁴:

¹ موسوعة الهولوكوست الفلسطينية المفتوح: اختلاق إسرائيل وسياسات التطهير العرقي 1898 - 2010، نواف الزرو، عمان الأردن، 2011، ص 367 - 368.

² Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics, 1967, Pp.20.

³ حسين، غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين: من الاستعمار إلى الإمبريالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 27، 25.

⁴ التفكجي: خليل، الاستيطان بالصفة الغربية وحلم الدولة، في، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، تحرير ومراجعة: صالح أبو أصبع وأحمد نوفل، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 44 - 46.

- مشروع ألون، والذي مثل الخطة الرسمية الحزب العمل (المعراخ) حيث كان يهدف للاستيطان

في المناطق غير المأهولة، مثل غور الأردن، وأجزاء من جبال الخليل، والقدس وضواحيها، والذي أوصى بوضوح تام على ضرورة إقامة مستعمرات في مناطق تتمتع بمواقع استراتيجية من الناحية الأمنية.

- خطة غوش امونيم، والتي أسست كمنظمة رسمية سنة (1974) حيث هدفت للمحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي والاستيطان في المناطق التي تجنبت المشاريع الاستيطانية الاستيطان فيها.

- خطة متياهو دروبلس، هذه الخطة تهدف إلى إقامة مستوطنات جديدة في الأماكن الاستراتيجية، ولكي لا تكون المستوطنات معزولة؛ يجب إقامة مستوطنات جديدة قرب كل مستوطنة؛ وبهذا تتشكل كتل من المستوطنات تؤدي في النهاية إلى الاندماج وتشكيل مدن، ويهدف المشروع إلى مائة ألف يهودي عام 1986م.

- مشروع شارون، يهدف إلى تركيز الاستيطان في المناطق الغربية، لدعم المناطق الساحلية، وإقامة قطاع استيطاني يفصل شمال الغربية عن جنوبها، بالإضافة لمجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل إسرائيل.

- مشروع يوسي الفر، يهدف إلى تجميع المستوطنات بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون بشرط يصل أحياناً إلى 15 كم عمقاً، بالإضافة إلى منطقة القدس.

أسفرت جهود الاستيطان في فترة (1967 - 1990م) عن إنشاء (140) مستوطنة، و (523,632) مستوطن في نهاية العام (1990م). وبعد دراسة هذه الفترة يمكننا أن نتوصل إلى ما يلي:

1. عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى نشر المستوطنات في كافة أنحاء الضفة الغربية والسيطرة على مناطق حساسة لتقوية نفوذها في الأرض.
2. زادت أعداد المستوطنين مقابل الفلسطينيين وسلب أراضيهم وممتلكاتهم.
3. بلغت أعلى نسبة للاستيطان في عهد الليكود.
4. اتضح نوايا إسرائيل في مدى التجاوب مع اتفاقية السلام، حيث انتقلت من سياسة الكيف إلى الكم وقامت بتسمين المستعمرات دون إنشاء مستعمرات جديدة، وذلك لتوهم العالم بأنها لا تقوم بإنشاء مستوطنات جديدة.

3.4.1.2 الاستيطان بعد عام 1991

تعد هذه الفترة من الفترات المتميزة، إذ انطلقت اتفاقيات السلام ما بين الفلسطينيين مدريد عام (1991م) والذي انبثقت عنه اتفاقية أوسلو عام (1993م)، حيث شهدت إنشاء أول سلطة وطنية، كما شهدت الانتخابات التشريعية والرئاسية، وشهدت الساحة الفلسطينية أحداث الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، وإقامة جدار الفصل العنصري وأول حالة انسحاب حقيقية من أراض فلسطينية- انسحاب إسرائيل من قطاع غزة - والعديد من الأحداث التي أثرت على قضية الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين.

بعد توقيع اتفاق أوسلو سعت إسرائيل إلى فرض سياسة الأمر الواقع حيث شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة كثافة بناء استيطانية لم يعهدها تاريخ الاحتلال منذ عام 1967م)، على الرغم من تعاقب الحكومات بين العمل والليكود، إذ أن التركيز في تلك الفترة لم يكن على إقامة مستوطنات جديدة وإنما على توسيع المستوطنات القائمة وتسمينها نتيجة الضغوطات الدولية التي تمارس على إسرائيل وانطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وأوسلو.

وبذلك لم تكن إسرائيل تلتزم بالنصوص الواردة في اتفاق أوسلو والتي تقضي بامتناع الحكومة الإسرائيلية عن الإجراءات أحادية الجانب التي تؤثر أو تجحف بالاتفاق النهائي على الوضع النهائي للضفة والقطاع¹. وبذلك تراجعت المطالب الفلسطينية عن المطالبة بإنهاء الاحتلال التحدث عن وقف الاستيطان، حيث أن الحكومة الإسرائيلية استغلت هذه الاتفاقيات لزرع المزيد من المستوطنات.

4.4.1.2 تطور الاستيطان بعد اتفاق أوسلو

بدأت محاولات إقرار التسوية السلمية القضية الفلسطينية منذ مطلع التسعينيات، وذلك لحل جذور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والتي تتمثل أحد ركائزها في مشكلة المستوطنات، حيث تبذل الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لمواجهة تلك المشكلة الاستيطانية ومحاولة التفاوض بشأنها منذ مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام (1991م)، وخلال مفاوضات واشنطن والتي تمت بإعداد أمريكي بين تشرين الثاني (1991م) وحتى آب (1993م)، ومحاولات التفاوض مستمرة حول مشكلة المستوطنات، إلى ان انتهى الأمر باتفاقيات أوسلو الموقعة في أيلول (1993م)².

بعد انطلاق اتفاقية السلام اتفاق أوسلو ما بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي يلاحظ بأن اتفاقية أوسلو لم تشر الى كيفية التعامل مع الاستيطان في المرحلة الانتقالية، ولم تنص على وقف الاستيطان، إنما تم تأجيل المفاوضات التي تشمل القضايا الحساسة للمراحل اللاحقة بالرغم من أهمية هذه الاتفاقية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين، مما زاد الأمور تعقيداً وصولاً إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الجانب الفلسطيني تجاه تلك السياسة اليهودية⁽³⁾.

¹ قريع، احمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو الى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2005، ص 433.

² سلامه، محمد عبد السلام، اتفاقيات السلام الفلسطينية اليهودية في ميزان القواعد القانونية الدولية، القاهرة، شبكة المعلومات الجامعية، 2000، ص 225.

³ بروم: شلومو، اتفاق أوسلو والسلام المستحيل آراء وتقويمات إسرائيلية: عملية أوسلو في الميزان بعد 20 عاماً، ترجمة: بولا البطل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2013، ص6.

واكب الدعوة الى مؤتمر مدريد أكبر موجات الغزو الاستيطاني لفلسطين منذ عام (1967م)، والذي شمل الضفة الغربية وغزة والقدس وطل يتزايد هذا الغزو الصهيوني الاستيطاني حتى أثناء وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو بالنرويج عام (1993م)، وازدادت حدته وخطورته بعد تولي حكومة الليكود في إسرائيل عام (1996م).

اتبعت الحكومة الإسرائيلية سياسة التوسع وتسمين المستوطنات القائمة لتوهم العالم أنها لا تقوم بإنشاء مستوطنات جديدة وبذلك اتضحت نواياها في مدى التجاوب مع اتفاقية السلام، وهذا ما يؤكد تقرير مكتب الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، والذي بين في تقريره أن الاستيطان استشرى في عهد السلام فمنذ اتفاقية أوسلو تمت مصادرة (222,000) ألف دونم، وبناء (65,000) ألف وحدة سكنية، وهدم (578) منزلاً فلسطينية، وشق (24) طريقة التفاوضية بطول (180) كم لربط المستوطنات اليهودية ببعضها البعض¹.

نتجت عن اتفاقية أوسلو اتفاقية ثانية وقعت عام (1995م) بين إسحق رابين وياسر عرفات، بحيث تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) بموجبها، إذ تساوي المنطقة (أ) 3% من أراضي الضفة الغربية وتوسع فيما بعد لتصل إلى 18% حيث تخضع بالكامل للسلطة الفلسطينية أمنية وإدارية، والمنطقة (ب) تساوي 22% من أراضي الضفة الغربية وتخضع إدارية للسلطة الفلسطينية وأمنية لإسرائيل، وأيضاً المنطقة والتي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية وتخضع لسيطرة إسرائيل فقط، كما دعت إلى بناء 12 مستعمرة شبه عسكرية، و14 قاعدة عسكرية على الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، إضافة إلى بناء عشرات الآلاف الوحدات السكانية الإضافية².

وصف المستوطنون اليمينيون رابين بالنازي او العربي لتوقعيه الاتفاقية، كما وصفوه بالخائن. وكرد فعل على أوسلو بدأ المستوطنون اليمينيون بعملية مضاعفة بهدف إضافة مستوطنة واحدة لكل وحدة قائمة، وكثيراً ما يرتبط النمو السريع للبور الاستيطانية غير القانونية

¹ إبراهيم: الاستيطان الإسرائيلي، ص 101.

² اتفاقية طابا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 6/11/2016، <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4891>

بهذه الفترة، بالإضافة لإنماء عقلية العداء للعرب، وأسفر ذلك بالنهاية الى اغتيال رابين بعد ان شرع في مسار المفاوضات بعد اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير¹.

بعد صعود حكومة الليكود بزعامة بنيامين نتياهو عام (1996م)، والذي كانت أقل استعداداً لتداول الأرض مقابل السلام، تصاعدت حمى الاستيطان على الرغم من أن رابين وعد بالالتزام باتفاقيات أوسلو، ووقع بنفسه على اتفاقيتي الخليل وواي ريفر للسلام، إلا أنه لم يلتزم في تنفيذها. استأنف نتياهو أعمال مصادرة الأراضي والاستيطان المفتوحة والعدوانية من أجل منح الأراضي للسلطة الفلسطينية. ووعد قاعدته اليمينية بعدم الموافقة على التنازل عن الأرض، ولكن كسر هذا واي ريفر. ثم صرح علناً لليسار أنه لا يعتزم تنفيذ هذا الاتفاق وبذلك بدأ نتياهو غير جدير بالثقة للولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية وحكومته².

أضحت الضفة الغربية مسرحاً للنشاط استيطاني، إذ أقدمت حكومة الليكود في السنة الأولى لتشكلها عام (1996م) على اتخاذ (25) قراراً استيطانية، من أخطرها بناء أول مستعمرة إقامة مستعمرة يهودية في قلب الحي العربي من القدس والتي تشمل إقامة (132) وحدة سكنية. والأخطر من ذلك إقامة مستعمرة "جبل أبو غنيم" والذي هدفت إسرائيل منه الى عزل المناطق الفلسطينية في محيط القدس والإخلال بالتوازن الديموغرافي، بالإضافة لإغلاق المدخل الجنوبي المدينة القدس وقطع تواصلها مع محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية³.

بعد اتفاق واي ريفر أقام المستوطنون (42) بؤرة استيطانية، اذ وجه وزير الخارجية تحت حكم نتياهو آنذاك أرييل شارون نداء الى المستوطنين على الإذاعة العامة، شجعهم على الاستيلاء على المزيد من التلال، وتوسيع الأراضي وإقامة مستعمرات لمنع تنفيذ الاتفاق.

¹ دوعر، غسان، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 54.

² دوعر: المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية، ص 57-58.

³ حسين، غازي، مرجع سابق، ص 72.

كما أضيف بعد ذلك العديد من الأنشطة الاستيطانية في عهد نتتياهو، وإجراءات الفصل وذلك للحد من التهديد الأمني للمفجرين الانتحاريين، وإعاقة الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية، وشملت إجراءات الفصل بناء الجدران، والطرق اليهودية فقط، وإغلاق المدن الفلسطينية، والحد من الحركة، وطلب تصاريح للعمل والسفر، وقد أدت المشاكل الاقتصادية والعزلة الدولية وقشل اتفاقيات السلام، فضلاً عن عدم الضقة في نتتياهو الى هزيمة في انتخابات عام (1999م).

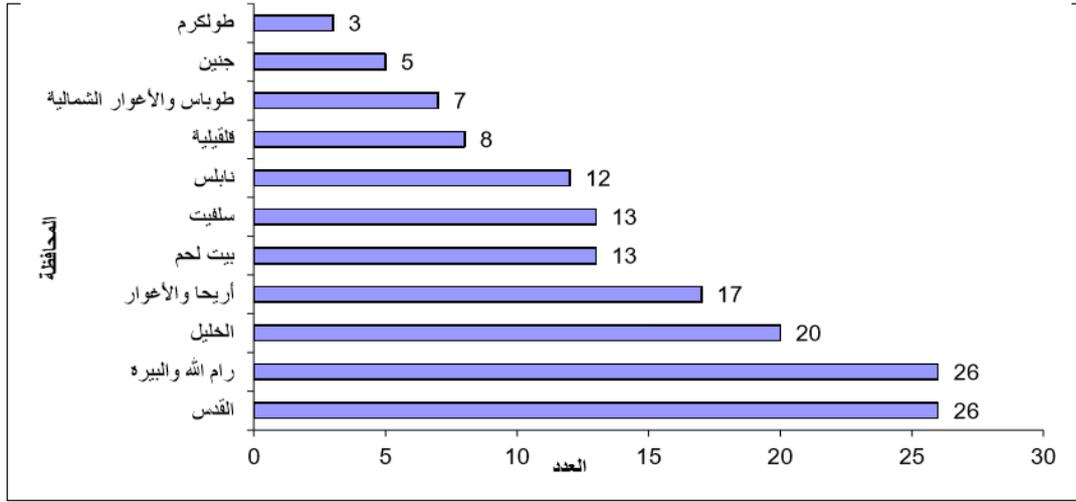
مهدت حكومة نتتياهو لحكومة حزب العمل برئاسة إيهود باراك الطريق لمواصلة الحملات الاستيطانية، وصرح باراك بأنه سيستمر في تنفيذ المخططات التي ورثها، وتم التوقيع على وثيقة إيتان- بيلين بين الليكود وحزب العمل، والتي تضمنت تعهد من قبل حكومة إسرائيل بعدم إزالة المستوطنات الإسرائيلية في أي اتفاق توقع عليه، ولا عودة لحدود (1967)، بالإضافة للحفاظ على الامتداد الجغرافي بين المستوطنات وإسرائيل، وعدم المساس بحق المستوطنين في الاحتفاظ بجنسيتهم الإسرائيلية¹.

من عام (1996- 2001م) كان المستوطنون الإسرائيليون قد أوجدوا (79) بؤرة استيطانية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، ومن الجدير بالملاحظة ان هذه الظاهرة قد بدأت في عام (1996م)، حيث تم إقامة نوعان من البؤر: تلك البؤر التي يتم بناؤها ضمن المخططات الهيكلية للمستوطنات القائمة ويطلق عليها اسم أحياء استيطانية غرضها الالتفاف على الضغوط الدولية على إسرائيل للحد من توسيع المستوطنات، اما النوع الأخر من البؤر فهي تلك التي يتم بناؤها في مناطق خارج حدود المخططات الهيكلية للمستوطنات وبالتالي يمكن اعتبارها نواة لمستوطنات إسرائيلية جديدة².

¹ دوعر: المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية، ص 59.

² معهد الأبحاث التطبيقية في القدس ومركز أبحاث الأراضي، (232) بؤرة استيطانية عقبية في طريق السلام،

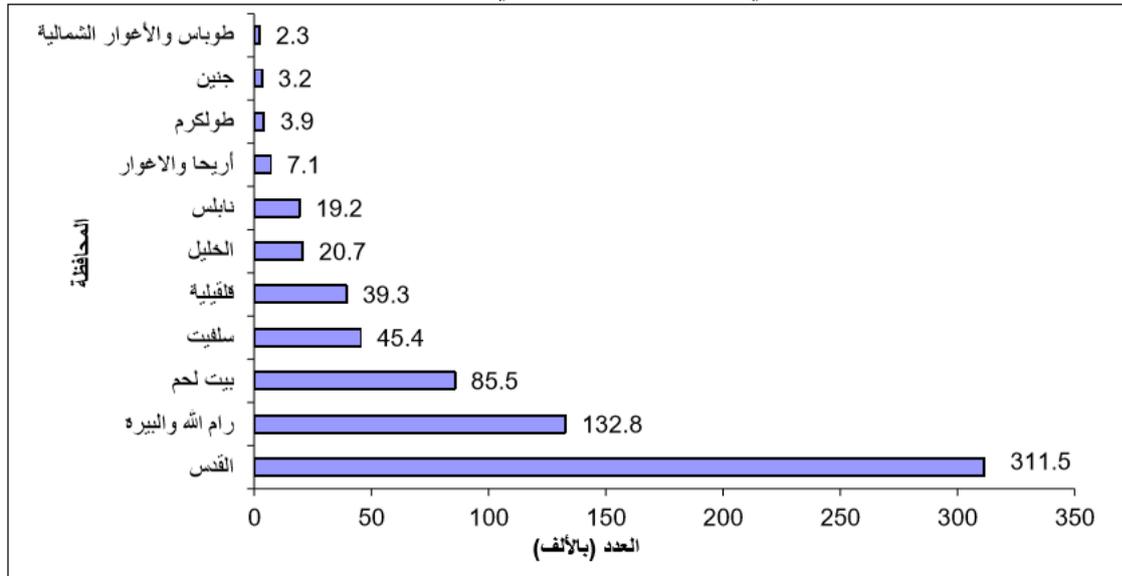
<http://poica.org>، 2017/5/1



شكل (1): عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة، (2018).

من خلال الشكل السابق تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية قد بلغ (150) مستوطنة وذلك مع نهاية عام (2018)، منها (26) مستوطنة في محافظة القدس، وبلغ عدد المستعمرات في محافظة رام الله والبيرة (26) مستوطنة¹.

أما فيما يخص أعداد المستوطنين فالشكل التالي يوضح ذلك:



شكل (2): عدد المستوطنين (بالآلاف) في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2018.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين، التقرير الإحصائي السنوي، 2018، ص

يتبين من خلال الشكل السابق أنّ عدد المستوطنين في الضفة الغربية قُدِّرَ بـ (671007) مستوطناً، وأنّ معظمهم يسكنون في القدس بواقع (311462) مستوطناً، يليها محافظة رام الله والبيرة بواقع (132774) مستوطناً، و(85541) مستوطناً في محافظة بيت لحم، و(45446) مستوطناً في محافظة سلفيت، أمّا أقلّ المحافظات من حيث عدد المستوطنين فهي محافظة طوباس والأغوار الشمالية بواقع (2341) مستوطناً، والشكل التالي يوضح هذه الأعداد¹.

2.2 الاقتصاد الفلسطيني

من الصعب القول إنه من الممكن تحقيق تنمية تحرر لأي دولة بدون تنمية اقتصادية مرتكزة على قطاعاتها الرئيسية والتي تقود إلى تنمية معتمدة على الذات، وكذلك من الصعب تحقيق تنمية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في دولة ما دون استقلال سياسي وإرادة حرة، حيث تعتبر الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في اقتصاد أي بلد، لما لها من دور فعال في زيادة الاستثمار، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص عمل، والتخفيف من مشكلة البطالة، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة، وذلك لتلبية حاجات أفراد الشعب في تحقيق اكتفاء ذاتي مما يزيد من تثبيته على أرضه وإيجاد الإمكانيات الحقيقية للاستقلال السياسي وعدم تبعيته للآخرين.

إن التنمية الاقتصادية الفلسطينية الحقيقية لا بد أن تكون تنمية إنتاجية وليست استهلاكية، ترتكز بالأساس على الاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية وليس الاستثمار في قطاع الخدمات والإنشاءات فقط، وذلك لأهمية الإنتاج الزراعي والصناعي في الحياة الاقتصادية وبناء اقتصاد قوي ومستقل.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات في بنيته وعدم قدرته على تحقيق أهدافه التنموية الرئيسية كبناء القدرة الذاتية وتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وعدم القدرة على إرساء

¹ التقرير الاحصائي السنوي، المرجع السابق، ص 22.

دعائم بنيوية تنمية لبناء اقتصاد فلسطيني بعيداً عن العشوائية والتخبط في السياسات التنموية وتنفيذها.

وكان اتفاق أوسلو عام 1993 وما أفرزه من اتفاقيات اقتصادية فلسطينية إسرائيلية مثل "بروتوكول باريس الاقتصادي" لعام 1994 قد عمق عملية دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي كان واضحاً من خلال تهميش القطاعات الفلسطينية المنتجة وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ليظل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. إذ تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لما فرضته إسرائيل من قيود وشروط على سلطة الحكم الذاتي في الاتفاقيات الموقعة بينهما.¹

وتناولت العديد من الدراسات كدراسة للكاتب إيلين كتاب بعنوان: (وهم التنمية: عام 2010 الصادر عن مركز بيسان للبحوث والإنماء). والتي ترى أن هيكلية الاقتصاد الفلسطيني بقي اقتصاداً تبعياً للمستعمر، ونمط الإنتاج السائد داخل المجتمع الفلسطيني بقي في أحسن الأحوال نمط إنتاجي شبه رأسمالي تابعاً، أو نمط إنتاجي رأسمالي متخلف، وأن البنية الاقتصادية لم تتطور إلا بالحدود المسموح بها للتطور الكلي لاقتصاد الاحتلال.²

وكذلك دراسة للكاتب نضال رشيد صبري بعنوان: (القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني: عام 2003 الصادر عن مؤسسة مواطن) حيث تناول الكاتب خصائص النظام الاقتصادي الفلسطيني، والقطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدماتية ومناقشة خصائصها ودورها بالنتائج القومي الفلسطيني، وكذلك القطاع الحكومي والقطاع الخاص في فلسطين ومناقشة خصائصهما وتحديد الإطار القانوني للقطاع العام والفجوة القانونية التي تعمل في ظروفها مؤسسات الأعمال الحكومية.³

¹ كرزيم، جورج: نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. فلسطين: برنامج دراسات التنمية. 1999.

² إيلين كتاب، وآخرون: وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء. 2010.

³ نضال رشيد. صبري: القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: مؤسسة مواطن، 2003.

وتبرز أيضا دراسة للكاتب جورج كرزيم بعنوان: (التنمية بالاعتماد على الذات: عام 1997 الصادر عن مركز معا) على التنوع الزراعي لضمان أعلى قدر من الاكتفاء الذاتي وذلك بتوفير الأمن الغذائي والذي يقلل من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والأسواق الخارجية، ويضمن ثباتاً في أسعار المنتجات الزراعية واستقراراً اقتصادياً أكثر.¹

في حين تناولت دراسة للباحث محمد نصر واقع الاقتصاد الفلسطيني في فترتي الاحتلال والحكم الذاتي، وتوصل إلى أهم المشاكل الذي يعاني منها القطاع الصناعي والمتمثلة في الممارسات التي انتهجتها إسرائيل ومحاصرة نمو القطاع الصناعي الفلسطيني، وتراجع الصناعات التقليدية، وكذلك عدم تبني السلطة الوطنية الفلسطينية سياسات اقتصادية تنموية قادرة على معالجة التشوهات في البنى الهيكلية للقطاع. وقدم عدة توصيات من ضمنها تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، وذلك بالاستعانة بتجارب دول ناجحة في التصنيع.²

اما الباحث ماهر صالح فقد تناولت الدراسة أهمية الزراعة في أراضي عام 1967 في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق إرادة سياسية حرة، من دراسة مشكلات التنمية الزراعية في فلسطين سواءً الناتجة من ممارسات الاحتلال الممنهجة والإشكاليات الذاتية، وخصائص القطاع الزراعي للضفة الغربية وقطاع غزة وميزاته، والصراع على الأرض والتي تعتبر محور القضية الفلسطينية، وكيف قام المشروع الصهيوني في تفرغ الأرض الفلسطينية من سكانها في حرب عامي 1948 و 1967، وكذلك السياسة الصهيونية تجاه الأرض والزراعة الفلسطينية، والآثار التي سببها الاستيطان ومصادرة الأرض الفلسطينية والجدار العازل والسيطرة على الموارد المائية.³

¹ كرزيم، جورج: نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. فلسطين: برنامج دراسات التنمية. 1999.

² محمد، نصر: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. رام الله: معهد ماس. 2002.

³ ماهر، صالح: ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجاً". كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. 2012.

التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، يعرفها عجمية والليثي في كتابهما التنمية الاقتصادية بأنها تقدم المجتمع في استخدام أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج، وذلك من خلال تطوير المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، وكذلك فإن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على تغييرات اقتصادية معينة وإنما تتضمن تغييرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.¹

يشار إلى التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو وازترانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن مفهوم النمو الاقتصادي، وما نريد تحقيقه على أراضي الضفة الغربية تنمية اقتصادية وليس نمواً اقتصادياً باعتباره أكثر شمولية، فيعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد عبر الزمن، ويتحقق التغيير في الهيكل والبنيان الاقتصادي بتصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، بتوسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، من خلال الاهتمام بالزراعة والصناعة، مما يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في الدولة، فتتحرر الدولة تدريجياً من تبعيتها للعالم الخارجي.²

وتتضمن التنمية الاقتصادية في مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

اتجهت البلدان المختلف إلى عدة استراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي، منها من اعتمد على التنمية الزراعية، ومنها من ركز على استراتيجية تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعاً

¹ محمد، عزيز، ومحمد، الليثي. التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها-سياساتها). الدار الجامعية بالاسكندرية-مصر. 2003.

² المرجع السابق.

قائداً ورائداً للتنمية الاقتصادية، وبعض البلدان اتبعت استراتيجية الربط بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي كوسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة.

يقوم علماء الاقتصاد بتجميع النشاطات المختلفة من زراعة الأرض وحرثها واستصلاحها، وإنتاج حرف يدوية ومواد سواءً غذائية أو ملابس أو ماكنات أو الآلات، وتبادل السلع، وتوفير الخدمات، وإنشاء المباني والطرق وغيرها بمجموعات تسمى قطاعات اقتصادية. ولكي تتحقق تنمية اقتصادية في أي مجتمع يجب استهداف القطاعات الاقتصادية المختلفة الذي يتكون منها أي اقتصاد، وهذه القطاعات (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات، التجارة، الوساطة المالية، السياحة).

النمو الزراعي

يضم القطاع الزراعي جميع الأنشطة والأعمال المتعلقة بالإنتاج النباتي من زراعة الحمضيات والفواكه والخضروات. وكذلك أنشطة الإنتاج الحيواني من تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام والطيور وتربية الأسماك والنحل.

أهمية القطاع الزراعي

يتمتع القطاع الزراعي بأهمية كبيرة وعظيمة في بنية الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية وبشرية ومادية وتتمثل الأهمية في:-

- 1- مساهمة القطاع الزراعي بالحفاظ على الهوية الوطنية والصمود على الأرض.
- 2- تعتبر الزراعة الملاذ الآمن للمواطنين وخاصة أبناء الريف عندما يتعثر الاقتصاد.¹

¹ عبد الحميد البرغوثي، وآخرون. بيئة العمل والسلامة والصحة المهنية في القطاع الزراعي. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين. 2010.

- 3- زيادة الناتج المحلي والدخل القومي لأي مجتمع، وذلك من خلال الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي وتوفير العملات الأجنبية.¹
- 4- تزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية والخام. أدت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر إلى تطوير القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته لكي يواجه متطلبات التصنيع من مواد أولية وخام.
- 5- تحقيق أمن غذائي وضمان مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع. أن التوسع في القطاع الزراعي يساهم في ارتفاع دخول المزارعين وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية والقدرة الشرائية، الذي يخلق حافزاً على زيادة الطلب على السلع المصنعة وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي.
- 6- تشكل الزراعة أهم قاعدة اقتصادية للدولة لأنها توفر الطعام للسكان الأمر الذي يغنيهم من الاعتماد على الآخرين في رغيف الخبز.

القطاع الصناعي

يشمل القطاع الصناعي جميع الأنشطة والأعمال المتعلقة بالصناعة، حيث عرفت الموسوعة السياسية الصناعة بأنها نظام إنتاج البضائع والخدمات على نطاق اقتصادي واسع في المصانع بواسطة التشغيل المتكامل للعمال والآلات والطاقة. وارتبط المعنى المعاصر للصناعة بالثورة الصناعية على أنها التطبيق المنهجي للمعارف العلمية في المهام الإنتاجية العملية، وربطها في تطوير أساليب الإنتاج.

تركزت الاختراعات العلمية أثراً على طبيعة الإنتاج والاستهلاك وعلاقات الإنتاج، وكذلك على البنى والمؤسسات الاجتماعية والسياسية و توزيع السلطة والثروة، وطالت أيضاً في تأثيرها على القيم والمفاهيم والثقافة والقوانين وبنين الدولة والنظام الدولي وتوازن القوى في العالم.²

¹ مدحت. القريشي. التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). دار وائل للنشر-الاردن.2007.

² عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون. موسوعة السياسية، الجزء الثالث. ط1. دار الهدى للنشر والتوزيع-بيروت.1983.

أهمية القطاع الصناعي

يلعب القطاع الصناعي دوراً بارزاً في تحقيق تنمية اقتصادية لما له من أهمية متمثلة في:

- 1- إشباع الحاجات الأساسية للإنسان من مأكّل وملبس ومشرب وأدوات تقنية.
- 2- جذب المال اللازم والقوة البشرية المطلوبة لإنشاء المدن الكبرى التي أثرت على جميع مناحي الحياة الاجتماعية.¹
- 3- جلبت العديد من المنتجات والاختراعات التي لا يمكن الاستغناء عنها بوقتنا الحاضر مثل الكهرباء والانترنت والهاتف والمواصلات.
- 4- أثرت وغيرت الكثير من الجهات في المجالات الأخرى مثل الزراعة والتعليم والاتصال باستخدام المكننة.
- 5- أحدثت تطورات في النظم والبنى الاجتماعية والسياسية في المجتمعات سواءً الرأسمالية أو الشيوعية.
- 6- أن الصناعة شقت طريقاً للإنسان للتحرر من عبودية العمل اليدوي والبطيء، حيث كانت تقتصر على توفير الحاجات الأولية من ملبس ومسكن ومأكّل، وأصبحت اليوم توفر للناس الوقت والموارد للتمتع بالنشاطات اليومية.²

تعريف الاقتصاد الليبرالي (السوق الحرة): هو عبارة عن برنامج اقتصادي يرد المشاكل إلى ضعف مفترض في القطاع الخاص وإلى النهج الريعي التي يلهث وراءه رجال الدولة، بحيث يعزو انعدام التنمية في المجتمعات إلى اسباب داخلية. وإن الحل لمشاكل التنمية هو فتح أسواقها أمام العالم الخارجي ورفع القيود المفروضة على الاستثمار في المجالات الأساسية للاقتصاد

¹ عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون. موسوعة السياسية، الجزء الثالث. ط1. دار الهدى للنشر والتوزيع-بيروت.1983.

² المرجع السابق.

وسن قوانين لتحرير الملكية ووضع حد للدعم المالي المقدم للفقراء للحصول على الغذاء وغيره من المواد الضرورية وزيادة المنافسة في السوق، وبذلك يتحول القطاع الخاص إلى المحرك الرئيس للنمو من خلال تسيير حركة الأسواق وتمكينها، وبهذا يساهم في احتضان المبادرات الريادية ويؤدي إلى خلق الوظائف وتحقيق الرخاء.¹

التنمية التحررية

امارتيا صن أول من نادى إن التنمية تقوم بالأساس على الحرية، حيث أكد بأن التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وهذا يستلزم إزالة جميع المصادر لافتقار الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذلك الحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة، وعدم التسامح والغلو في حالات العنف. يؤكد امارتيا صن أن نقص الحريات الموضوعية مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية لإشباع ما يعانون من جوع، أو حقهم في الحصول على الغذاء والمأوى والملبس والماء النقي.²

توصل أحمد أبو غوش إلى بلورة رؤية تنموية تقوم على التحرر، تتلخص في دعوة الإنسان إلى التحرر من الفقر والمرض والجهل والتخلف والتبعية الاستبداد السياسي، التي تركز على أسس بناء سياسي واقتصادي وقيمي تمكن المجتمعات المتخلفة التخلص من تخلفها.³

تعد "تنمية تحرر" عملية بناء جماعي مؤطر تستهدف أساساً قوى اجتماعية محددة هي القوى الشعبية أي عملية نضال شعبي تستدعي وضع استراتيجيات وبرامج عمل وتخطيط تنموي. وهي كذلك تدعو إلى تمكين الناس من حرياتهم، وخاصة الحرية السياسية، وبناء سوق محلي محفز للإنتاج، والاهتمام بتنمية الثقافة والقيم الوطنية والقومية، ومن أهم مبادئ التنمية التحررية هي حرية الأمة وحقها في المساواة مع الأمم الأخرى وديمقراطية العلاقة بين الأمم.

¹ ليندا، طبر، وآخرون. نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مؤسسة روزا لوكسمبورغ-رام الله. 2013.

² أحمد، أبو غوش. التنمية في دول المحيط تحرر لا حرية. ط1. العودة للدراسات والنشر - رام الله. 2005.

³ المرجع السابق.

يمتد مفهوم التنمية التحررية إلى مضمون التنمية السياسية بحيث يحدد القوى الاجتماعية المقصودة بالتنمية وهي القوى الشعبية، بمعنى أن التنمية تحتاج إلى فعل نضالي من أجل تحرير الفقراء من فقرهم، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة، وتهدف إلى منع نهب الموارد من قبل جهات خارجية، وذلك بالتأكيد على الاستقلال السياسي والقيمي داخل المجتمع.

تم استخدام مصطلح تنمية تحررية من قبل الكاتب الفلسطيني خليل نخلة في كتابه "فلسطين: وطن للبيع"، يقصد به تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبشرية ومستدامة ومجتمعية. وعبر عنه بمصطلح " التنمية التحررية المرتكزة على الناس" التي تستهدف المجتمع بأسره من أجل تقوية وتعزيز الموارد المحلية للمجتمع، التي تقود المجتمع إلى الاعتماد على الذات وحماية موارده المحلية.¹

تهدف في جوهرها إلى تقرير المصير وتحرر اجتماعي وسياسي، ومقاومة وإنهاء الاحتلال والاستعمار والسيطرة الأجنبية والفصل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الممارس داخلياً. ويسعى إلى الوصول من خلال وضعه لأهداف التنمية التحررية المرتكزة على الناس إلى خلق نسيج اجتماعي متماسك وصلب يتغلغل إلى أعماق المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الصهيوني، وكذلك تنمية المجتمع الفلسطيني تنمية حقيقية تؤدي إلى تعزيز صلابته في مقاومة الاحتلال، وقادر على تحرير نفسه من القيود التي يفرضها عليه الوضع الراهن.²

تستخلص الدراسة من التعاريف السابقة للتنمية التحررية بأنها التنمية الحقيقية القائمة على النضال الشعبي للقوى الشعبية، التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتشغيلها في القطاعات الاقتصادية، وزرع ثقافة الإنتاج بدلاً من ثقافة الاستهلاك، التي تقود إلى نوع من الاكتفاء الذاتي، وانتشال المجتمع من الفقر والبطالة التي صنعه الاحتلال، ليكون شعباً قادراً على مواجهة ومقاومة الاحتلال وتعزيز صموده وصلابته وتثبيته في أرضه، وبالتالي يصبح لديه إرادة سياسية في تقريره لمصيره بإنهاء الاحتلال والتبعية الخارجية.

¹ خليل، نخلة. فلسطين: وطن للبيع. ط1. مؤسسة روزا لوكسمبورغ-رام الله. 2011.

² المرجع السابق.

رغم مرور عدة سنوات على اتفاق باريس الاقتصادي الذي وقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، والذي دخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه، فإنه لم يطرأ أي تطور إيجابي ملموس على الأداء العام لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة والقطاع، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ما زالت شديدة الاختلال وغير متكافئة وتميل لمصلحة إسرائيل دائماً، وذلك على الرغم من الإدراك الكامل لوجود العديد من القيود والعوائق التي تضمنها البروتوكول الاقتصادي، والذي يفترض أنه سعى لتصحيحها تدريجياً عبر توسيع الهوامش المتاحة للسلطة الفلسطينية التي جاءت استمراراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت سائدة بين المناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل منذ العام 1967. كما أن الصلاحيات الممنوحة بموجب البروتوكول الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة النشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع ما زالت محدودة، إضافة إلى العديد من القيود والعوائق التجارية التي تضمنها البروتوكول والتي لم تكن موجودة رسمياً قبل العام 1994، وبخاصة تلك المفروضة على التجارة الزراعية، كما أصبح بروتوكول باريس الاقتصادي إطاراً ومرجعاً لعقد وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات التعاون التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي.¹

وعلى عكس ما كان متوقع ومدى التفاؤل باتفاق باريس الاقتصادي إلا أن النتائج جاءت سلبية وزادت إسرائيل من احتكارها لقطاع التجارة الخارجية الفلسطينية، وزادت من حجم التبعية الاقتصادية لها ولازال السوق الفلسطيني سوقاً للمنتجات الإسرائيلية.

استمرت إسرائيل في تقييد حجم الواردات والصادرات الفلسطينية وكان النصيب الأكبر من واردات السلطة الفلسطينية من إسرائيل، وكذلك النصيب الأكبر من صادرات السلطة الفلسطينية كانت تذهب إليها أيضاً.

عمقت إسرائيل من حجم العراقيل أمام التجارة الخارجية، وأحكمت السيطرة على جميع المعابر التي تربط المناطق الفلسطينية بالعالم الخارجي، وكانت تفرض الضرائب، وتعمل على

¹ الجعفري، محمود، التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2000

إعاقة البضائع الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية وذلك بحجج أمنية، وهذا كان يكلف المستورد الكثير من التكاليف والتي بدورها تؤدي إلى خسارة هذا التاجر، وفي كثير من الأوقات كانت تتلف البضائع بسبب سوء التخزين في الموانئ، مما عرض المستورد الفلسطيني إلى الكثير من الخسائر، هذا كله عزز التبعية الاقتصادية بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي وزاد من العجز في الميزان التجاري وذلك لصالح إسرائيل.

ورغم جهود السلطة الفلسطينية الهادفة إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني وخاصة التجارة الخارجية بالعالم الخارجي، حيث قامت بتوقيع العديد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع دول عربية وأخرى أجنبية وذلك بهدف كسر احتكار إسرائيل لهذا القطاع، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تـري نور الحياة بسبب العقوبات الجماعية التي تمارسها إسرائيل بحق الاقتصاد الفلسطيني في كافة الميادين.

رغم البدء بتطبيق منطقة التجارة العربية البينية الحرة عام 2005 لم تتحسن مؤشرات التجارة الخارجية الفلسطينية فقد انخفضت الصادرات الفلسطينية للدول العربية من 21 مليون دولار إلى 15 مليون دولار للأعوام 2005-2006 علي التوالي، وفي عام 2005 عام التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة أصبحت الرسوم الجمركية صفراً رغم هذه الميزة لم تستطع المنتجات الفلسطينية من الوصول إلي الأسواق العربية رغم الميزة النسبية التي تمتاز بها بعض المنتجات الفلسطينية، ولكن هذا لا يكفي بل يجب توفر مزايا تنافسية للمنتجات الفلسطينية، وتوفير بنية تحتية للقطاعات الاقتصادية، ومحاولة تقليص هيمنة الاحتلال الإسرائيلي علي مصادر الاقتصاد الفلسطيني، والعمل علي توفير بيئة آمنة للاستثمار العربي في فلسطين.¹

الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني

توضح السياسات خدمة لهدف وقد كان هدف الكيان الصهيوني ولا يزال، استيعاب وتدمير القاعدة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية. لإلغاء الواقع الفلسطيني بدءا بتفريغ الاراضي،

¹ ابو جامع، نسيم، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية (الحالة الفلسطينية)، مجلة جامعة الأزهر بغزة. 2010، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، ص 956-968

واستلاب الاقتصاد الفلسطيني، وصولاً للإلحاق والضم، حيث طبق الاحتلال السياسات الهادفة لتعطيل الدورة الاقتصادية الفلسطينية، بإحداث خلل هيكلي وقطاعي، لجعل انسلاخ الاقتصاد الفلسطيني عنه غير ممكن، فأحدث الخلل بين الداخل والإنتاج، كما أحدث الخلل في سوق العمل، بإضعاف قدرة التوظيف المحلي للاقتصاد الفلسطيني مكشوفاً، وعرضه للهزات الخارجية، فجعل من أداء الاقتصاد الفلسطيني دوراً تكميلياً لاقتصاده، لقد عمل الكيان الصهيوني على تفكيك بنية الاقتصاد الفلسطيني من خلال إضعاف القاعات الانتاجية، وشل بعض انشطتها وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الصهيوني تجاوزت التبعية بالاستلاب والتدمير.

التحكم في العمالة الفلسطينية

استخدم الكيان الصهيوني العمالة الفلسطينية لصالح اقتصاده، والإضرار بالاقتصاد الفلسطيني، وفرض التبعية عليه، وتجسد ذلك في الآثار المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لاستخدامه العمالة الفلسطينية في سوق عمل الكيان الصهيوني¹:

أ- أحداث خلل في هيكل سوق العمل الفلسطيني، الذي تدنت له قدرته الاستيعابية، من خلال تكمل دور اليات السيطرة، وفق سياسات الكيان الصهيوني، الذي أصبح يتحكم، الى حد كبير، في مستويات التشغيل والبطالة، والفقر.

ب- أحداث خلل هيكلي قطاعي، فزيادة اجور العمال، زادت من كلفة الانتاج، حيث تراجع دور القطاعات الانتاجية، وثقلها النسبي في النشاط الاقتصادي، كما أدى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع غير المستوردة، ونتج عن ذلك نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية.

ت- استخدام الايدي العاملة الفلسطينية، الذي ترافق معه التضخم المستورد من الكيان الصهيوني بسبب انخفاض قيمة عملته (الشيكل)، حيث أصبح التضخم يبتلع الدخل المرتفع نسبيا للعمالة الفلسطينية، وأدى ذلك الى تراجع القيمة الحقيقية لمخزونات الشعب الفلسطيني مما اثر سلبا على القدرة الاستثمارية وخلف ما عرف في الادبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي.

¹ الاطرش، عزمي، مقومات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطرودة، رسالة

دكتوراة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصر. ص 42

ث- خسارة الايدي العمالة الفلسطينية في توليد الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني، ادى الى خسارة القيمة المضافة لنشاطهم الانتاجي، خاصة وان سوق العمل داخل الكيان الصهيوني استخدم حوالي ثلث القوى العاملة الفلسطينية.

وبقدر ما احدث استخدام العمالة الفلسطينية تخريبا في الاقتصاد الفلسطيني، كان استثمار الكيان الصهيوني هذه العمالة لصالح اقتصاده. وابرز هذه الاثار¹:

أ- استخدم الكيان الصهيوني العمالة الفلسطينية كحل لتسوية وضبط احتياجات اقتصاده، الذي وصل الى حالة التوظيف الكامل بعد حرب 1967 م، اذا ارتفع اجمالي الناتج المحلي للكيان الصهيوني سنة 1968م، بمقدار (13%) وزاد الاستثمار (44%) وانخفضت البطالة من 10 و4% سنة 1967 م، الى (2,6%) سنة 1973 م ما تطلب ايدي عاملة اضافية، وهذا ما حصل حتى النصف الاول من السبعينات، مما ساعد ذلك الكيان الصهيوني على امتصاص الاثر السلبي للركود على حجم البطالة العمال الفلسطينيين، بالقدر الـي لا يحتاجه اقتصاده ممتصا بذلك الاثر السلبي للركود على حجم البطالة الداخلية، وبناء على ذلك نجد عدد العمال الفلسطيني سنة 1974م وقد وصل الى (68700) وتراجع الى (35500) عمال عام 1977 م.

ب- اسهام العمالة الفلسطينية في رفع القيمة التي يحققها اقتصاد الكيان الصهيوني، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة الفلسطينية، خاصة وان اجورها تدفع بالشيقل، تلك الاجور التي لا تكلف خزينة الكيان الصهيوني الا ثمن صكها، لذلك انبرى وزير مالية الكيان الصهيوني محذرا من التكلفة العالية لاستخدام عمال اجانب من الخارج، وكشف عن ان لفة هذا الاستخدام زادت عن نصف مليار دولار تسربت للخارج، سنتي 1995 و 1996 م، نتيجة الاغلاقات المتكررة امام العمال الفلسطينيين، لأسباب امنية. عكس ما يحص عند استخدام

¹ الاطرش، عزمي، مقومات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطردة، مرجع سابق.

العمال الفلسطينيين، فان اجورهم بالشيكول ويتم استخدامها لشراء السلع من سوق الكيان الصهيوني.

ج- زيادة النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الطلب على المنتجات من داخل الكيان الصهيوني، اذ يعود الجزء الاكبر من هذه الاجور الى دورة الانفاق لذلك الكيان لتغذيتها، خاصة في ظل احتكاره لسوق الضفة والقطاع، واذما ما ادخل بالحسبان اثر مضاعف الاستثمار نتيجة لزيادة الانفاق، فان ذلك يضاعف الاثر على نمو اقتصاده

ح- اقتطاع جزء من اجور العمال الفلسطينيين لصالح خزينة الكيان الصهيوني حيث بلغت الاقتطاعات من اجور العمال المسجلين رسميا - الذين يحملون تصاريح عمل - ما بين سنة 1970 - 1993 م، مليون دولار واذما ما علم ب ان نسبة العمال الذين يحملون تصاريح عمل لا تتجاوز (40%) من اجمالي غير العاملين في سوق ذلك الكيان، فان هذا الرقم سوف يزيد كثيرا، خاصة وان اجور العمال غير المسجلين تخضع هي الاخرى للعديد من الاقتطاعات¹.

طبيعة العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية

من اجل التعرف على طبيعة العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي خلقها اتفاق باريس الاقتصادي، لا بد من معرفة المحددات والظروف التي جرى في إطارها توقيع بروتوكول باريس، حيث عملت إسرائيل من بعد عام 1967 على خلق اقتصاد فلسطيني يخدم الاقتصاد الإسرائيلي، ومع الاتفاق السياسي في أوسلو كانت الأراضي الفلسطينية لم تنزل تحت تأثير إجراءات الاحتلال، فبقيت السيادة الفلسطينية منقوصة، وبخاصة على الحدود والمعابر والموانئ البرية والبحرية والجوية.

حيث كان واضحا تأثير الظروف المترامنة مع توقيع الاتفاقية على خلق نوعاً من الارتباط والتبعية الاقتصادية لإسرائيل على مدار عقود الماضية، حيث تمثلت هذه الظروف

¹ الاطرش، عزمي، مقومات الاقتصاد الفلسطيني والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستقلة والمطردة، مرجع سابق.

باعتقاد العمالة الفلسطينية على الأسواق الإسرائيلية، وعدم استيعاب السوق الفلسطيني لهذه العمالة في ذلك الوقت، ووجود علاقات تجارية للقطاع الخاص الفلسطيني مع القطاع الخاص الإسرائيلي من خلال استثمارات، وبالإضافة الى الغلاف الجمركي الواحد الذي فرضه الاحتلال؛ أي الاتحاد الجمركي على الأرض الفلسطينية.

عملت الاتفاقية على خلق نوع من الاستقرار في الواقع الاقتصادي الفلسطيني من خلال استمرار ما هو مطبق من ترتيبات الاتحاد الجمركي، بهدف إعطاء السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية قدرة على بناء العلاقات التجارية المستقلة مع العالم والوطن العربي، ولكن هذا الاستقرار النسبي اقتصر على تمويل الخزينة الفلسطينية حتى عام 1999، ثم تحول بعد ذلك لأداة ضغط لتحقيق مصالح سياسية خاصة بالجانب الإسرائيلي.

كفل بروتوكول باريس الاقتصادي حرية انتقال المنتجات ذات المنشأ الفلسطيني أو الإسرائيلي ما بين الجانبين دون قيود جمركية، من خلال حق السلطة الفلسطينية في استخدام كل نقاط العبور مع إسرائيل بغرض استيراد السلع وتصديرها، وبمعاملة مساوية لما يتمتع به الجانب الإسرائيلي. وقدم البروتوكول الحرية الكاملة في تبادل السلع المعفاة من الرسوم الجمركية، والضرائب ما بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، باستثناء مؤقت فيما يتعلق بتصدير بعض السلع الاستهلاكية الفلسطينية، حيث حددت كوتا سنوية على هذه السلع، تزداد سنويا لتلغى في عام 1998 وفق المرحلة الانتقالية.

لم ينته العمل في الاتفاقية كما كان مقرراً وذلك بسبب تعثر العملية السياسية بين الجانبين، وبالتالي القوائم السلعية التي شملها الاتفاق لم تحدث أو تراجع كمياتها، ورغم أن الواردات الفلسطينية تخضع لتعرفة الجمارك، والضرائب، والرسوم الأخرى الإسرائيلية، إلا أن الاتفاقية استثنت من ذلك السلع التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك لها، والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية، بشرط أن تتم ضمن كميات محددة، وإذا ما زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية¹.

¹ نص بروتوكول باريس حول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة السلطة الوطنية الفلسطينية.

من ناحية اخرى، ضمن اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية كامل المسؤولية وكل الصلاحيات في نقاط الجمارك الفلسطينية بهدف تطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها ضمن الاتفاقية، بما في ذلك التفتيش، وتحصيل الضرائب، والرسوم الأخرى عند استحقاقها ولكن ذلك لم يتم فعلا تطبيقه على أرض الواقع سواء ضمن المرحلة الانتقالية الخاصة بالاتفاقية، أو حتى في الفترة التي أعقبتها.

أما فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية المشتركة التي استند لها مهام متابعة تنفيذ البروتوكول، واتخاذ القرار بشأن المشكلات المتعلقة به، فإن دورها أصبح محدود جداً بعد عام 2000، وذلك لعدم انتظام عقد اجتماعاتها، وعدم أخذ الجانب الإسرائيلي القضايا التي طرحها على محمل الجد، فأبرز القضايا التي طرحها الجانب الفلسطيني على الجانب الإسرائيلي، إقامة أنشطة اقتصادية فلسطينية في مناطق ج، وبخاصة إقامة منطقة جمركية فلسطينية بهدف تحسين الجباية والتهرب المالي الناتج عن تقييم السلع وفق الفواتير المقدمة رسمياً من المستورد، بحيث تستكمل الإجراءات الجمركية من الجانب الفلسطيني ومراقبة الجانب الإسرائيلي، إلا أن المقترح حتى العام 2013 ما زال تحت الدراسة، ولم يحسم أمره بشكل نهائي⁽¹⁾.

واضافة إلى كون اتفاق باريس الاقتصادي محددًا سياسياً للوضع المالي الفلسطيني يمكن ملاحظة أنه يحوي بعض التناقض في هذا الجانب حيث أنه يعمل على تقليص التبعية الاقتصادية لإسرائيل من خلال:

1. تشجيع الاستيراد المباشر من بقية بلدان العالم لتقليص حجم الاستيراد عبر الوسيط الاسرائيليين.

2. عقد اتفاقيات تجارية مع بلدان عربية واجنبية في محاولة لتوسيع العلاقات التجارية.

ومن جهة أخرى يعمل على توثيق العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل من خلال:

¹ بموجب اتفاق 1995 بين السلطة الفلسطينية والجانب الاسرائيلي تم تحديد منطقة (ج) بالمناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية أمنياً وإدارياً.

1. انتشاء مناطق صناعية حدودية مشتركة.
 2. انشاء احتكارات مرتبطة بالسوق الإسرائيلية (البتروول والاسمنت).
- ومن هنا يظهر احتواء بروتوكول باريس الاقتصادي على ثغرات عديدة ليست بصالح الجانب الفلسطيني ومنها ما يلي¹:
1. عدم منح ادارة الجمارك الفلسطينية اي حقوق وامتيازات تتمتع بها أي ادارة جمارك في أي دولة في العالم كالتفتيش والتقدير والتقييم والتخليص.
 2. عدم وجود انتظام في تحويل مستحقات المقاصة المخصصة للجانب الفلسطيني بعيدا عن التطورات الامنية والسياسية، لضمان عدم اللجوء لاستخدامها كأداة ضغط على الفلسطينيين بهدف الحصول على تنازلات سياسية.
 3. عدم فصل الجوانب الأمنية عن الجوانب الاقتصادية الأمر الذي يضمن حرية حركة الاشخاص والسلع طوال الوقت دون تأثر بالأوضاع السياسية أي ضمان تحويل المستحقات الضريبية بعيدا عن التطورات السياسية.
 4. لم يتم التطرق لأي ضمان بخصوص وقف التسرب المالي الناجم عن الواردات غير المباشرة من إسرائيل وضرائب القيمة المضافة.
 5. لم ينص القرار على أي اقرار بمبدأ التعويض الإسرائيلي من الاغلاق الداخلي والخارجي للمناطق الفلسطينية، اذا ما حدث لاعتبارات آنية قد تقتضي الاغلاق المؤقت.
 6. لم يضمن الاتفاق السيطرة الفلسطينية على الحدود والمنافذ الدولية (المطار، الميناء، والمعابر البرية).

¹ فضل مصطفى النقيب، نصر عطيان، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية. رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2003، ص 19.

الفصل الثالث

العمالة الفلسطينية في المستوطنات

الفصل الثالث

العمالة الفلسطينية في المستوطنات

1.3 المقدمة

تشكّل القوة العاملة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية والصناعية الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967) قوة فاعلة للنشاط الاقتصادي فيها وذلك بسبب ارتفاع خبرات العاملين هناك والأجور القليلة التي يحصلون عليها، إضافة إلى قدرة المشغلين الإسرائيليين في هذه المستوطنات على تجاهل حقوقهم العمالية.

وفي الوقت الذي كان يجب أن تشكل فيه العمالة الفلسطينية في المستوطنات أداة ضغط تمكّن الفلسطينيين من الضغط على الاحتلال الإسرائيلي؛ للإخلال في اقتصاد هذه المستوطنات من خلال حرمانها من القوة العاملة الفلسطينية المتخصصة خاصة أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام (1989) والانتفاضة الثانية عام (2000)، إلا أنّ سلطات الاحتلال استطاعت أن تعكس هذه الأزمات على الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسة إغلاق المعابر ومنع العمالة الفلسطينية من الدخول إلى أماكن عملها، كما أنّها دفعت مئات العمال الأجانب ليحلوا مكان العمالة الفلسطينية بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى¹.

تمكّن المشروع الصهيوني تاريخياً من مواءمة اعتباراته الاقتصادية والاستيطانية، حيث اعتمد نمو الجالية اليهودية الصهيونية في فلسطين قبل سنة (1948) على توفر اليد العاملة الفلسطينية، واستمر كثير من الخبراء الزراعيين وأرباب العمل الصهيونيين في الاعتماد عليهم، وظلّ الاقتصاد الإسرائيلي في خلال الفترة (1948 - 1967) يعتمد بصورة واضحة على توفير العمال الفلسطينيين من عرب (1948) الذين شكّلوا ربع القوة العاملة في قطاعي البناء والزراعة الإسرائيليين في ذلك الوقت، وتلازم استغلال الأرض واليد العاملة جنباً إلى جنب في دعم الهدف الأساسي للمشروع الاستعماري الصهيوني، وهو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية دون

¹ معاً، مركز العمل التنموي: العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية، رام الله، 2011، ص 5.

سكانها الأصليين، وتعتبر هذه السياسية الإسرائيلية عن استمرارية الاتجاه التاريخي القائم على تشغيل العمالة العربية وابتلاع أرضها في آن واحد¹.

وشهد الاقتصاد الفلسطيني في الفترة (1967 - 1993) تغيرات بنيوية متعددة تمثلت في ارتفاع حصة سوق العمل الإسرائيلية من العمالة الفلسطينية، واعتماد تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة الخارجية على السوق الإسرائيلية، إضافة إلى تبدل أنماط الإنتاج والتوظيف داخل الضفة والقطاع، وتراجعت أعمال الزراعة وتقديم الخدمات نتيجة التدني الشديد في معدلات تصنيع المناطق المحتلة منذ سنة (1997)، وهو ما أبقى قطاع الصناعة ضعيفاً ومعتمداً بشدة على التعاقد مع العمالة الفلسطينية، وبدلاً من حركة قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية المتنوعة، فإنّ التدفق كان في اتجاه العمل داخل الأراضي التي سيطر عليها الاحتلال ومن ضمنها المستوطنات، وليس إلى الصناعة والتجارة المحليّة الفلسطينية، وقد سمحت هذه الأوضاع بارتفاع ظاهرة تخريج الاقتصاد الفلسطيني واليد العاملة الفلسطينية، أي ربط كل قطاع بالخارج مباشرة وخاصة بالقطاعات الاسرائيلية، وبناء على ذلك، أخفق الاقتصاد الفلسطيني في الترابط داخلياً من خلال إقامة روابط بين القطاعات المحليّة².

واعتمدت إسرائيل تحليل الوسائل الممكنة لدمج الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافياً داخل الحدود التي سيطرت عليها عام (1948) وذلك من خلال سياسة الاستيطان في الضفة والقطاع، دون أن تدمج سكانها العرب، وتبنّت عام (1967) مشروع ألون الذي فرض تسوية إقليمية مباشرة بعد انتهاء حرب حزيران، وكان المشروع يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف مركزية شملت، إقامة حدود أمنية لإسرائيل بينها وبين الأردن، ووقف سيطرة إسرائيل على شريحة سكانية عربية، وذلك للحفاظ على صبغة يهودية وديمقراطية للدولة، وتحقيق الحق التاريخي للشعب الاسرائيلي في أرض إسرائيل، ليصبح هذا المشروع الإطار الذي عملت به الحكومات الإسرائيلية اللاحقة سواء يمينية أو يسارية، على الرغم من عدم تبنيها له رسمياً.

¹ أبو النمل، حسين، هل تم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال تشغيل العمال الفلسطينيين؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، ربيع 2010، ص 145.

² المرجع السابق، ص 147.

وعملت إسرائيل على تقديم الحوافز المالية والمغريات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بهدف تشجيع انتقال اليهود إلى المستعمرات التي أقامتها على الأراضي الفلسطينية المختلفة، وبذلك أعاد الاحتلال تعريف الحدود بين إسرائيل والضفة، وجزءاً الأراضي الفلسطينية إلى جيوب منفصلة، وساعد إسرائيل على محاولة تغيير صفتها من دولة احتلال إلى دولة منازعة على أراضي الضفة، فأدى نمو المستعمرات الإسرائيلية العازلة، والتي بنتها سواعد العمال الفلسطينيين وأحاطت بهم إلى تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة عملياً إلى أراضٍ منقطعة يصعب التنقل بينها.

2.3 تطور واستمرار نمو العمالة الفلسطينية في المستوطنات

تؤدي المستوطنات وما ينتج عنها من تجزئة للضفة الغربية إلى عواقب وخيمة على سبل حصول الفلسطينيين على الموارد الإنتاجية والعمالة وحركة تنقل الأفراد والسلع، وفي نهاية عام (2006) وصل عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في هذه المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى (5000) مواطن إسرائيلي، بما في ذلك القدس الشرقية والضفة الغربية، وما يقارب (17000) مواطن إسرائيلي في الجولان السوري المحتل، وتواصل بناء الهياكل الأساسية والمساكن في المستوطنات على نحو نشط حتى الآن، على الرغم من تكرار النداءات من المجتمع الدولي لوقف عملية البناء غير الشرعية للمستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة¹.

وتضاعف عدد المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، وقطاع غزة المحاصر من (144) مستوطنة قبل توقيع اتفاق أوسلو إلى (515) مستوطنة وبؤرة استيطانية حتى (أيلول/سبتمبر 2018)، وتضاعف عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967) أكثر من ثلاث مرات وارتفع من (252000) مستوطن قبل أوسلو إلى حوالي (834000) مستوطن، وفيما يتعلق بمساحة الأراضي التي تمَّ

¹ تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي الدورة 97 بعنوان: "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2008، ص 4.

الاستيلاء عليها لصالح المشروع الاستيطاني، والتي كانت تبلغ مساحتها قبل اتفاق أوسلو حوالي (136000) دونماً أصبحت حوالي (500000) دونم أي بزيادة قدرها حوالي (368%) مقارنة بما كانت عليه¹.

تستخدم المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي العربية المحتلة، الأرض والمياه والموارد الأخرى التي ليست متاحة للمزارعين والعمال الفلسطينيين والمنشآت الفلسطينية، ويؤدي التوسع المستمر لمناطق الاستيطان وهياكله الأساسية، وسكان المستوطنات إلى تنافس مباشر على الموارد مع الفلسطينيين المقيمين بجوار هذه المستوطنات وذلك بسبب إقامة أكثر من (80%) من المستوطنات كلياً أو جزئياً على الأراضي الفلسطينية الخاصة.

ولم تتوقف سلطات الاحتلال الإسرائيلي عند إقامة هذه المستوطنات غير الشرعية حيث استكملت إجراءاتها بإقامة الجدار الفاصل المتعرج حول معظم المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإقامتها شبكة الطرق الخاصة لتتنقل المستوطنين فقط، والحوجز العسكرية، ونقاط التفتيش الممتدة عبر الخط الفاصل بينها وبين أراضي الفلسطينيين، والتي تقيد بشدة حركة تنقلهم وتمنع العديد منهم من دخول أراضيهم التي فصلها هذا الجدار، إضافة إلى العديد من العناصر التي تقدم على أنها تدابير متخذة لحماية المستوطنين الإسرائيليين وضمان تنقلهم بحرية نحو إسرائيل ومنها².

وقد تطور عدد العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي صعوداً، وإن كان متذبذباً، وارتبط بالأوضاع الأمنية وبالقيود التي تضعها إسرائيل على دخولهم إليها، ونجد تأكيداً لما تقدم في تراجع الأعداد بعد الانتفاضتين الأولى والثانية، وبقيت الأغلبية الساحقة من العمال الفلسطينيين داخل الاقتصاد الإسرائيلي، من الذكور وعمال المياومة أو من المهاجرين الدائريين الذين يعودون إلى منازلهم بعد انتهاء عملهم اليومي، مما يدل على أن العمال الفلسطينيين كانوا

¹ إحصائيات فلسطينية: عدد المستوطنين بالضفة والقدس 834000، تاريخ النشر 2018/9/13، تاريخ الدخول 2010/3/27، عبر الرابط الإلكتروني <https://www.arab48.com/>.

² تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي الدورة 102، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، 2013، ص 12.

قوة عمل مرنة لا ترهق الاقتصاد الإسرائيلي بالاستثمار في إسكانهم أو دمجهم في المجتمع الإسرائيلي¹.

3.3 العمال الفلسطينيون في المستوطنات الإسرائيلية

يوصف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي نشأ بعد عدوان حزيران (1967) بأنه احتلال استيطاني؛ وذلك بسبب مدّ سيطرته على الأراضي والمصادر الأخرى الفلسطينية وتحويلها للاستخدامات الإسرائيلية، كما يوصف أيضاً أنه استيطاني اقتلاعي أو إحلالي، أي يقتلع الملاك والسكان الفلسطينيين الأصليين من أراضيهم وبيوتهم، ويحلّ محلّهم، ويحوّل مصادرهم لأناس جدد من اليهود المهاجرين إلى إسرائيل، القدامى منهم أو الجدد².

تقوم عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية على الاستغلال الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة، وهذه الحقيقة موثقة على نطاق واسع، ومن أوجه هذا الاستغلال مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وتدمير الممتلكات الفلسطينية لاستخدامها في أغراض إنشائية وزراعية، ونهب الموارد المائية، والاستيلاء على المواقع السياحية والأثرية، واستغلال المحاجر الفلسطينية والمناجم وموارد البحر الميت، وغيرها من الموارد الطبيعية غير المتجدّدة³.

وتخدم المستوطنات بنية تحتية تتكون من طرق ونقاط تفتيش وجدار فصل عنصري، وهذه أدّت إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية إلى مناطق معزولة، والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهكذا بقيت المستوطنات الإسرائيلية تسيطر حتى الآن على نحو (42%) من أراضي الضفة الغربية، وهذا الرقم يتضمن الرقعة المبنية والحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية، وتكون المساحة الداخلة ضمن الحدود البلدية مساحة الرقعة المبنية

¹ أبو النمل، هل تم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال تشغيل العمال الفلسطينيين؟ مرجع سابق، ص 149.

² كنفاني، نعمان، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2012، ص 2.

³ المرجع السابق، ص 13.

للمستوطنات في الضفة الغربية بمقدار (9.4) أضعاف، وهي محظورة على الفلسطيني إلا بتصريح¹.

وبلغ عدد العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967) حوالي (9500) عامل وعاملة، ومن هؤلاء (6000 _ 5000) عامل يعملون في المستوطنات الصناعية المقامة في شمال الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية، وهذا العدد غير مستقر؛ لكثرة ما يتعرضون للطرده من أماكن عملهم لأسباب مختلفة، ويتركز هؤلاء العمال في المستوطنات الصناعية، ويتمتع العمال الفلسطينيون في المستوطنات الصناعية بأجور أفضل إلى حد ما من المستوطنات الزراعية، حيث تتراوح الأجور بين (7-17) شيكل إسرائيلي في الساعة الواحدة وذلك حسب طبيعة العمل، والمشغل الإسرائيلي، ومقابل العمل الفلسطيني الذي يستغل بالعادة العمال الفلسطينيين حين يقوم بتخفيض الأجر ويقتطع لنفسه من (10 _ 3) شيكل عن كل ساعة عمل من عامل لآخر، ولا يتمتع العامل الفلسطيني في المستوطنات الصناعية بالحقوق نظراً لغياب القوانين أو التحايل في تطبيقها من قبل المشغلين الإسرائيليين، والغريب في الأمر أن المشغلين الإسرائيليين في المستوطنات الصناعية يطالبون بتطبيق القانون الأردني المعدل عام (1965) على العمال الفلسطينيين لديهم، والغريب أكثر أنهم يطالبون بأخذ جزء منه وترك الجزء الآخر، فيأخذون الجزء الخاص بالأتعاب وإصابات العمل، ويتركون الأجزاء الأهم مثل الحد الأدنى للأجور، والإجازات السنوية والأسبوعية، والأعياد، والإجازات المرضية وغيرها.

وسبب تمسك المشغلين الإسرائيليين في المستوطنات الصناعية بذلك هو القانون الذي أصدره ما يسمى بمنسق الإدارة المدنية رقم (976/1982)، والذي ينص على أن القانون الذي ينظم العلاقة بين العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل الإسرائيليين في المستوطنات في الأراضي المحتلة هو القانون المشار إليه².

¹ عرفه، نور، المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، شبكة السياسات الفلسطينية، 2015، ص 2.

² معاً، مركز العمل التنموي، العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية، مرجع سابق، ص 8.

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام (2000) شددت سلطات الاحتلال على وصول مئات العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في المستوطنات، تحديداً المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن، حيث ربطت دخول المواطنين والعمال الفلسطينيين إلى غور الأردن بجملة إجراءات تعكس تعامل الاحتلال مع غور الأردن وكأنه جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال وليس أراض فلسطينية محتلة¹.

وبلغ عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية (36000) فلسطيني في عام (2007)، بزيادة طفيفة حوالي نهاية عام (2007)، وهذا ما يعادل (9.5) في المائة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة المستخدمين، ويستوعب قطاع البناء وحده قرابة (50) في المائة من مجموع العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، ويرتبط العمل في إسرائيل والمستوطنات بأجور أعلى إلى حدٍ كبير مما هو عليه في الضفة الغربية أعلى بمقدار 7.1 مرات في المتوسط².

وما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الضعف في هيكلتيه وقطاعاته المختلفة، ويعزى السبب في ذلك بالمقام الأول إلى الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني، فاستيلاء المستوطنات على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، فضلاً على القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والوصول وغيرها من الحريات قد أوهن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني الذي لم يعد قادراً على استحداث ما يكفي من فرص العمل والاستثمار، وأصبح يعتمد بوتيرة متزايدة على الاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الخارجية³.

هذا الواقع الاقتصادي القاسي هو العامل الأساسي الذي يدفع الكثير من الفلسطينيين إلى العمل في المستوطنات الإسرائيلية، فقد بلغت نسبتهم بحسب التقديرات الى (23.2%) من إجمالي العاملين في الضفة الغربية في الربع الثالث من عام (2015)، وبدلاً من أن يكتفي الفلسطينيون

¹ مركز العمل التنموي/ معاً، مرجع سابق، ص 5.

² تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي الدورة 97، مرجع سابق، ص 23.

³ عرفه، نور، المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص 5.

ذاتيًّا من سبل الإنتاج، سلبوا مواردهم وحقوقهم الاقتصادية، وحولوا إلى عمالة رخيصة بفعل الاحتلال العسكري الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية.

ويشتغل معظم الفلسطينيين العاملين في المستوطنات في وظائف متدنية المهارات وقليلة الأجر، حيث يعمل ما لا يقل عن نصفهم في قطاع الإنشاءات، مما يعني أن هناك أقل من (11000) فلسطيني يعملون في قطاع الصناعة أو الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية، وهذا يعني أن أقل من (2%) من إجمالي العمالة الفلسطينية سيتأثرون في حال أقيمت الصناعات الإسرائيلية في المستوطنات¹.

بينما بلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين بشكل دائم في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي غور الأردن حوالي (15) ألف عامل وعاملة في عام (2017) ويضاف إليهم أرقام غير مستقرة من العمالة المؤقتة في المواسم الزراعية التي تحتل أصنافها النسب الأكبر من المساحات المصدرة والمستغلة لأغراض زراعية كالنخيل والعنب، ويبلغ عدد المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي غور الأردن عشرين (20) مستوطنة تستغل أراضيها المصدرة لزراعة النخيل، والعنب، والأعشاب الطبية، والحمضيات، والورود وغيرها من الأصناف، وعند التوزيع الجغرافي للمستوطنات الزراعية المقامة على أراضي غور الأردن نجد أن (12) مستوطنة منها تمت مصادرتها من أراضي محافظة أريحا، وستة (6) منها جاثمة على أراضي محافظة طوباس في الأغوار الشمالية، و(2) مقامة على أراضي محافظة نابلس في الأغوار الوسطى².

وارتبط اقتصاد المستوطنات بشكل عام، والمستوطنات الزراعية المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن بشكل خاص، بالعمالة الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي عام (1967)، وتذبذبت أعدادها رهناً بالطرق السياسي المحلي والإقليمي حتى استقرت عند (9500)

¹ عرفه، مرجع سابق، ص 6.

² "الريحان الدامي.. عملات فلسطينيات بمستوطنات الأغوار"، موقع الجزيرة الاخباري، تقارير وحوارات، تاريخ النشر 2017/8/28، تاريخ الوصول 2020/3/26، عبر الموقع الإلكتروني

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/>

عاملة وعامل فلسطيني في المستوطنات الجائمة على الأراضي الفلسطينية حسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، منها حوالي (1800) عاملة وعامل دائمين في المستوطنات الزراعية المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن، وبعد ذلك استمر تدفق العمال الفلسطينيين إلى الاقتصاد الإسرائيلي بالنمو بسرعة كبيرة بسبب بقاء الحركة عبر الخط الأخضر حرّة، وارتفع عدد العمال من (20000) في عام (1970) إلى أن بلغ الذروة في عام (1987) بتدفق (115600) عامل، ليرتفع أيضاً في عام (2000) ليصل إلى (145400) عاملاً فلسطينياً، ليصل في الربع الأخير من عام (2018) إلى (131) ألف عامل¹.

وفي الحقيقية يصعب الوصول إلى أرقام دقيقة حول عدد عمال الضفة الغربية الذين يعملون في المستعمرات، إذ يورد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنّ عدد العمال الفلسطينيين المرخصين للعمل في المستعمرات في العام (2010) بلغ (9,000) عامل فقط، ولكن هناك العديد من المصادر الأخرى ومنها الإسرائيلية تذكر أنّ سجلات الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تمنح تصاريح العمل تضع الرقم على (20) ألف في (2009)، يضاف إلى هؤلاء (10) آلاف عامل يعملون في المستعمرات دون تصاريح، ومن هؤلاء العمال من رفضت السلطات الإسرائيلية منحهم تصاريح عمل، ولكن مشغليهم تمكنوا من أن يرتبوا لهم الحصول على بطاقات خاصة تسمح لهم بالعمل في تلك المنطقة².

وفي أحدث الإحصائيات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، أشارت البيانات إلى أنّ ارتفاعاً طرأ على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات والذي بلغ 131 ألف عامل في عام 2018، وبحسب هذه البيانات فإن ارتفاعاً طرأ على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات مقارنة مع (126) ألف عامل في الربع الأخير من عام (2017)، إلا أنّ هذه البيانات ووفق منظمات ودراسات فلسطينية، أقل بكثير من العدد الحقيقي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والتي تفوق قرابة (180) ألف، ويتوزع عدد العاملين حسب حيازتهم إلى تصاريح

¹ مركز العمل التنموي/ معاً، مرجع سابق، ص 5.

² كنفاني، نعمان، "الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، مرجع سابق، ص 4.

بواقع (93) ألف لديهم تصاريح عمل، و (28) ألف عامل دون تصاريح عمل، و (9.1) ألف عامل يحملون وثيقة إسرائيلية أو جواز سفر اجنبي، ويسجّل قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة تشغيل في إسرائيل والمستعمرات والتي تشكل (66%) من إجمالي العاملين الفلسطينيين، وانخفض معدل الأجر اليومي للعاملين في المستوطنات وإسرائيل بمقدار (6) شواكل في الربع الأخير من العام (2017) ليصل إلى (238) شيكل، بينما بلغ معدل ساعات العمل (41.7) ساعة عمل أسبوعياً، وبلغ معدل أيام العمل الشهرية (18.8) يوم عمل شهرياً¹.

ولا يمكن بأي شكل من الأشكال فصل إجراءات الاحتلال المتبعة لوصول العمال الفلسطينيين في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن عن نوايا الاحتلال تجاه المنطقة، كذلك لا يمكن تجاهل تدرج الاحتلال في الإجراءات المتبعة من قبل الوصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في مستوطنات غور الأردن من العام (2000) وحتى الآن.

إنّ الحديث عن العمالة الفلسطينية في المستوطنات الزراعية المقامة على الأراضي الفلسطينية في غور الأردن، كان لا يمكن أن يشكل عبئاً على أصحاب القرار الفلسطيني لو تمّ التعامل معها منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، واستهدافها بجملة مشاريع إنتاجية موجهة لاستيعاب قدراتها وخبراتها ذات الكفاءة العالية في الزراعات التصديرية، وكان بالإمكان الكف عن الخوض في هذا الملف منذ سنوات والانتفاع من موارد المشاريع المخصصة للبحث في هذا الموضوع؛ لتعزيز التنمية الزراعية في غور الأردن بدلاً من استمرار البحث في معوقات التنمية والاستيطان الزراعي المرتبط للأسف بالعمالة الفلسطينية².

وللتعرف على مستوى النمو في نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية يوضح الجدول التالي مقدار النمو منذ عام(1995) وحتى عام(2017) وهي كما يلي:

¹ مقالة بعنوان: "131 الف عامل فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات حتى 2018"، موقع الاقتصادي، تاريخ النشر 2019/2/15، تاريخ الدخول 2020/3/27، عبر الموقع الإلكتروني <https://www.aliqtisadi.ps/>

² معاً، مركز العمل التنموي، مرجع سابق، ص 9.

جدول (1): نسبة العاملين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، 2019.¹

النسبة %	العام
16.2	1995
14.11	1996
17.1	1997
21.7	1998
22.9	1999
18.8	2000
12.5	2001
9.3	2002
8.7	2003
8	2004
9.3	2005
8.6	2006
8.9	2007
10.1	2008
10.2	2009
10.5	2010
10	2011
9.7	2012
11.2	2013
11.7	2014
11.8	2015
12	2016
12.7	2017
14	2018
17	2019

تتوزع العمالة الفلسطينية في المستعمرات على 5 قطاعات رئيسية كما يوضح الجدول

(2)،

ويستفاد من الجدول، أن أكثر من ثلث العمال الفلسطينيين في المستعمرات يعملون في البناء والتشييد، في حين يعمل ثلث آخر في القطاع الصناعي، وتأتي الزراعة في المرتبة الثالثة، إذ يعمل فيها (19%) من العمال الفلسطينيين العاملين في المستعمرات.

¹ المصدر بيانات القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تاريخ الدخول 2020/4/1، عبر الموقع الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps>.

جدول (2): توزيع العاملين من الأراضي الفلسطينية في المستعمرات الإسرائيلية حسب النشاط الاقتصادي، 2018.¹

النسبة	النشاط الاقتصادي
18.9%	الزراعة
31.5%	التعدين والمحاجر والصناعة
36.8%	البناء والتشييد
10.5%	التجارة والمطاعم والفنادق
2.1%	الخدمات والفروع الأخرى
100%	المجموع

ويتقاضى العمال الفلسطينيون في المستعمرات أجوراً متدنية نسبياً، على الرغم من قرار المحكمة العليا في إسرائيل في العام (2007) القاضي بأن قانون العمل الإسرائيلي يجب أن يطبق أيضاً على المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع،

ويتلقى بعض العمال الفلسطينيين العاملين في الزراعة في المستعمرات بين (50-60) شيكل يومياً، وهذا يعادل ثلث الحد الأدنى للأجور في إسرائيل، الذي يبلغ (20.7) شيكل بالساعة، ولكن أجور العمال الفلسطينيين في القطاعات الأخرى، وخصوصاً في المناطق الصناعية، أعلى مما هي عليه في الزراعة، وتصل إلى ثلثي الحد الأدنى للأجور، لا بل حتى إلى مستوى الحد الأدنى.

ويعرض الجدول (3) متوسط الأجور اليومية للعمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وفي المستعمرات، ويوضح الجدول أن نسبة الفرق في الأجور بلغت أكثر من (50%) في السنوات الماضية وهو ما يفسر جزئية جاذبية العمل في المستعمرات، إلى جانب شح فرص العمل أصلاً في الأراضي الفلسطينية.

¹ كنفاني، مرجع سابق، ص 28.

جدول (3): متوسط أيام العمل الشهر ومعدلات الأجور في الأراضي الفلسطينية والمستوطنات
 1(1995 - 2019)

العاملين في إسرائيل والمستوطنات		العاملين في الاقتصاد الفلسطيني		العام
معدل الأجر اليومي بالشيكل	متوسط أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي بالشيكل	متوسط أيام العمل الشهرية	
81.5	18.3	50.6	21	1995
86	18.5	46.8	22	1996
91.5	19	49.3	22	1997
100	20	53.4	23	1998
105.8	20.3	60.6	22.6	1999
110.5	20.2	63.6	23.2	2000
106.5	20	64	23.9	2001
116	21.5	64.9	23.3	2002
122.8	21.8	64.5	23.2	2003
125.3	22	66.8	23.7	2004
-	-	68.8	23.8	2005
129.8	21.3	73.7	23.4	2006
130	20.1	73.2	22.6	2007
138.3	20.1	76.4	23	2008
148.1	20.3	79.7	22.7	2009
158	20.5	77.9	22.5	2010
162.2	21	77.8	22.7	2011
164.1	20.5	79.8	22.7	2012
175.4	19.8	80.5	22.7	2013
187.5	20	83.5	22.9	2014
200.6	19.1	83.7	22.6	2015
218.1	19.7	85.5	22.7	2016
226.9	19.6	87.5	22.8	2017

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ تدني أجور العمال الفلسطينيين، وإمكانية تشغيلهم خارج
 أطر قوانين العمل الإسرائيلية، هو حافز مهم من حوافز الاستثمار في المستعمرات والمناطق
 الصناعية على أراضي الضفة الغربية.

¹ المصدر بيانات القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تاريخ الدخول 2010/4/1، عبر الموقع
 الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps>.

الفصل الرابع

التداعيات الاقتصادية للعمالة الفلسطينية في المستوطنات

الفصل الرابع

التداعيات الاقتصادية للعمالة الفلسطينية في المستوطنات

1.4 المقدمة

يتطرق الباحث في هذا الفصل إلى العديد من القضايا التي تبين أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، و تسليط الضوء على أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية من خلال دراسة الأسباب والتبعات والآثار السياسية والاقتصادية للعمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية، بالإضافة الى إمكانية وجود بديل لهذه القضية، وتوفير فرص عمل للعمال الفلسطينيين، وانعكاسات الأزمة الحالية في ظل انتشار فيروس كورونا وعملية الإغلاق والحالة الاقتصادية السائدة على العمالة في المستوطنات بصورة خاصة والاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة.

لقد عمل الكيان الصهيوني على تفكيك بنية الاقتصاد الفلسطيني من خلال إضعاف القاعات الإنتاجية، وشلّ بعض أنشطتها واستخدام الوقت عاملاً لصالحه، فتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الصهيوني تختلف جذرياً عن التبعية النمطية، التي جاء مفهومها مرتبطاً بمرحلة الاستعمار التقليدي، وأخذت سمة الاستمرارية لتواصل هيمنة الرأسمالية على اقتصاد الدول النامية بشكل متفاوت، لكن تلك التبعية امتلكت قدرًا من الوطنية للتطور الاقتصادي، أما الاقتصاد الفلسطيني فسلب منه كل ذلك، حتى أن النتائج تجاوزت التبعية بالاستلاب والتدمير.

2.4 العمل في المستوطنات الإسرائيلية من قبل العمال الفلسطينيين

أقامت دولة الاحتلال الإسرائيلية مئات المستوطنات غير الشرعية على الأراضي الفلسطينية وعشرات المناطق الصناعية الحدودية على الأراضي الفلسطينية، وهي تعامل معاملة المستوطنات بعدم شرعيتها وقانونيتها، حيث يضطر الآلاف من العمال والعاملات على العمل في هذه المستوطنات والمناطق الصناعية، ويتعرضون إلى انتهاكات ومخاطر متعدّدة تتمثل في الاستغلال في الأجر من قبل السماسرة ومقاولي العمل، وساعات العمل الطويلة، والضغط النفسي والإساءة الدائمة.

ويعود السبب الرئيس لعمل الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية وفي مناطق المحتلة (أراضي عام 1948) بشكل عام إلى الوضع الاقتصادي الصعب في المناطق والمدن الفلسطينية، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الفلسطينيين وحتى أولئك الذين وجدوا وظائف برواتب منخفضة يفضل بعضهم العمل في إسرائيل بسبب الفرق في الدخل، حيث يحصل العامل في المستوطنات الإسرائيلية على ثلاث أضعاف الراتب أو أكثر مما قد يحصل عليه لدى العمل في الوظائف الفلسطينية الخاصة أو العامة على حدّ سواء¹.

يعتبر العمل داخل إسرائيل حلمًا للعامل الفلسطيني بسبب ارتفاع الأجور إلى 3 أضعاف أجورهم في الضفة الغربية، تبدو حياة الآلاف من العمال الفلسطينيين مليئة بالمغامرة والمطاردة المستمرة من قبل القوات الإسرائيلية، بسبب عدم حصولهم على تصريح بالعمل داخل إسرائيل لأسباب أمنية، وعلى الرغم من اعتبار المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة عام (1967) غير شرعية وفق القانون الدولي، وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والحياتية يعمل الفلسطيني في المستوطنات في مجالات البناء، والصناعة، والزراعة، والخدمات، في ظروف عمل صعبة ودون رقابة، وتعمل العاملات الفلسطينيات في المستوطنات في مجال الزراعة والعمل المنزلي، حيث القيود أقل في المستوطنات من تلك المفروضة على العمل داخل الأراضي المحتلة عام (1948)، لكن يتلقى العاملون في المستوطنات أجورًا أقل من العاملين في إسرائيل على الرغم من أنّ هناك قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية يقضي بتطبيق قانون العمل الإسرائيلي على المستوطنات².

ويمكن تقسيم أسباب العمل في المستوطنات الإسرائيلية من قبل العمال الفلسطينيين إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي³:

¹ عمر عطية: مقابلة شخصية، (رئيس أكاديمية البنك العربي في السعودية) حول موضوع "أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني"، عبر الهاتف، بتاريخ 10-8-2020.

² أسعد، احمد، من وحي الحياة اليومية للعامل الفلسطيني: "ملاحظات أولية عن الإغتراب"، شؤون فلسطينية، عدد 275-276، 2019، ص ص 157-159.

³ عمر عبد الرازق: مقابلة شخصية. (محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية) حول موضوع "أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني"، عبر الهاتف، بتاريخ 12-8-2020.

1. ضعف الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدرته على التوظيف وبالتالي وجود فائض من القوى العاملة الفلسطينية.

2. ارتفاع الأجور في سوق العمل الإسرائيلي، مما يشجع العمالة الفلسطينية على اختيار العمل في المستوطنات الإسرائيلية.

3. التضخم وارتفاع سعر المعيشة، إذ يظهر لنا ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المدن الفلسطينية والتي لا تتناسب مع الرواتب التي يحصل عليها العاملين، مما يدفعهم إلى اختيار الأماكن التي تعطي أجوراً أعلى لضمان الحصول على متطلبات الحياة والوفاء بالتزاماتهم المالية والاجتماعية الكبيرة.

وقد ساهم غياب وجود سوق عمل فلسطيني قادر على احتضان القوى العاملة الفلسطينية إلى بحثها عن أي طريقة للعمل وكسب الرزق، ويرى البعض أنّ إيرادات العاملين في المستوطنات الإسرائيلية تمثل حلقة متكاملة لصورة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي، إذ عمق هؤلاء العمال اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إيراداتهم، ففي حال قيام الجانب الإسرائيلي بإيقاف العمل سيؤدي ذلك إلى ارتفاع البطالة في السوق الفلسطيني في ظلّ عدم قدرته على إيجاد فرص عمل مناسبة لهم¹.

3.4 تأثير وتبعات العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني

استخدم الكيان الصهيوني العمالة الفلسطينية لصالح اقتصاده، والإضرار بالاقتصاد الفلسطيني، وفرض التبعية عليه، وتجسّد ذلك في الآثار المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لاستخدامه العمالة الفلسطينية في سوق عمل الكيان الصهيوني²:

¹ بكر اشتية: مقابلة شخصية، (محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية) حول موضوع " أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني"، عبر الهاتف، بتاريخ 2020/8/12.

² عورتاني، هشام، *الابعاد الاقتصادية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، السياسة الدولية*، عدد 22 ربيع 1999

أ إحداث خلل في هيكل سوق العمل الفلسطيني، الذي تدنّت له قدرته الاستيعابية، من خلال اكتمال دور آليات السيطرة، وفق سياسات الكيان الصهيوني، الذي أصبح يتحكم إلى حدّ كبير، في مستويات التشغيل والبطالة والفقر.

ب إحداث خلل هيكل قطاعي، فزيادة أجور العمال، زادت من كلفة الإنتاج، حيث تراجع دور القطاعات الإنتاجية، وثقلها النسبي في النشاط الاقتصادي، كما أدّى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع غير المستوردة، ونتج عن ذلك نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

ت استخدام الأيدي العاملة الفلسطينية، الذي ترافق معه التضخم المستورد من الكيان الصهيوني بسبب انخفاض قيمة عملته (الشيكل) وذلك بعد توقيع اتفاق باريس الاقتصادي في العام 1994، حيث أصبح التضخم يبتلع الدخل المرتفع نسبياً للعمالة الفلسطينية، وأدّى ذلك إلى تراجع القيمة الحقيقية لمُدخرات الشعب الفلسطيني مما أثر سلباً على القدرة الاستثمارية.

ث خسارة الأيدي العاملة الفلسطينية في توليد الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني، ما أدى إلى خسارة القيمة المضافة لنشاطهم الإنتاجي، خاصة وأنّ سوق العمل داخل الكيان الصهيوني استخدم حوالي ثلث القوى العاملة الفلسطينية.

وبقدر ما أحدث استخدام العمالة الفلسطينية تخريباً في الاقتصاد الفلسطيني، كان استثمار

الكيان الصهيوني هذه العمالة لصالح اقتصاده، وأبرز هذه الآثار¹:

1. استخدم الكيان الصهيوني العمالة الفلسطينية كحلّ لتسوية وضبط احتياجات اقتصاده، الذي وصل إلى حالة التوظيف الكامل بعد حرب (1967م)، إذ ارتفع إجمالي الناتج المحلي للكيان الصهيوني سنة (1968م) بمقدار (13%)، وزاد الاستثمار (44%) وانخفضت البطالة من (4%) سنة (1967م)، إلى (2,6%) سنة (1973م) ما تطلّب أيدي عاملة إضافية، وهذا ما حصل حتى النصف الأوّل من السبعينات، ممّا ساعد ذلك الكيان الصهيوني على امتصاص

¹ النقيب، فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، 1997، ص37

الأثر السلبي للركود على حجم البطالة العمال الفلسطينيين، بالقدر الذي لا يحتاجه اقتصاده، ممتصاً بذلك الأثر السلبي للركود على حجم البطالة الداخلية، وبناءً على ذلك نجد عدد العمال الفلسطينيين سنة (1974م) وقد وصل إلى (68700) وتراجع إلى (35500) عام (1977م).

2. إسهام العمالة الفلسطينية في رفع القيمة التي يحققها اقتصاد الكيان الصهيوني، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة الفلسطينية، خاصة وأن أجورها تدفع بالشغل، تلك الأجور التي لا تكلف خزينة الكيان الصهيوني إلا ثمن صكها.

3. زيادة النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الطلب على المنتجات من داخل الكيان الصهيوني، إذ يعود الجزء الأكبر من هذه الأجور إلى دورة الإنفاق لذلك الكيان لتغذيتها، خاصة في ظل احتكاره لسوق الضفة والقطاع، وإذا ما أدخل بالحسبان أثر مضاعف الاستثمار نتيجة لزيادة الإنفاق، فإن ذلك يضاعف الأثر على نمو اقتصاده.

وتختلف تبعات العمل في المستوطنات الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني حسب النظرة لها، فمن الناحية الاستراتيجية فإن عمل الفلسطينيين في إسرائيل يعمق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وهي المشكلة التاريخية التي عانت منها القضية الفلسطينية بشكل عام وما زالت تعاني، أمّا من الناحية العملية الآنية فقد ساهم عمل الفلسطينيين في إسرائيل في زيادة دخول العائلات الفلسطينية، مما يساهم إلى انتعاش مؤقت يتأرجح حسب الظروف السياسي، إلا أنه يبقى سيفاً مسلطاً على الشعب الفلسطيني، حيث يتم معاقبتهم من وقت لآخر بتقليل تلك العمالة المسموح بدخولها للعمل في إسرائيل وبالتالي التأثير على دخولهم والتزاماتهم¹.

ويساهم العمل في المستوطنات الإسرائيلية في تحقيق أهداف تتعدى الأهداف الاقتصادية، لتصل إلى تحقيق أهداف ديمغرافية تتمثل في زيادة أعداد المستوطنات والمستوطنين، والعمل على إيجاد اقتصاد قوي وفعال لها، لتدعم بعد ذلك الاقتصاد الإسرائيلي الكلي، مما يشير إلى

¹ عمر عطية: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الأثر السلبي للعمل هناك، إذ إنّ تدعيم اقتصاد هذه المستوطنات يساهم تدريجيًا في إيجاد كيان استعماري أقوى من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في التأثير السلبي على سوق العمل الفلسطيني من خلال تفضيل العمال لترك السوق الفلسطيني والعمل ضمن الأسواق الإسرائيلية، ويتّضح ذلك بصورة رئيسة من خلال أعمال القطاع الزراعي والصناعي في مستوطنات الأغوار ومستوطنات الضفة بصورة عامّة¹.

ويظهر لنا وجود العديد من التبعات المتعلقة بالعمل داخل المستوطنات الإسرائيلية والتي يمكننا تقسيمها كما يلي²:

أولاً: التبعات الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

- يؤدي العمل في الاقتصاد الإسرائيلي الى رفع مستوى دخل فئة مهمّة من الشعب الفلسطيني ويشكّل قوّة شرائية عالية تُنشّط الاقتصاد الفلسطيني وتولّد الدخل وفرص العمل.
- يؤدي رفع مستوى الأجور في الاقتصاد الفلسطيني مستويات المعيشة للطبقة العاملة في المجتمع الفلسطيني داخل المستوطنات الإسرائيلية.
- ارتفاع الأجور يساهم في رفع تكلفة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي يرفع أسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: التبعات السياسية: وتشمل ما يلي:

- العمل في الاقتصاد الإسرائيلي يمثّل حلًا لمشكلة قلّة الأيدي العاملة في بعض القطاعات مثل الإنشاءات والزراعة والخدمات العامّة.
- تظهر أهميّة العمّال الفلسطينيين في إسرائيل في كونهم لا يزيدون من تكاليف الاقتصاد الإسرائيلي، ففي حالة جلب العمال من الخارج تزداد التكاليف المرتبطة بإيجاد منازل لهم،

¹ بكر اشنية، مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² عمر عبد الرازق: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، إلا أنه في الحالة الفلسطينية يمكن للاقتصاد الإسرائيلي تجنب جميع هذه التكاليف.

- يتجنب المجتمع الإسرائيلي المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالعمالة الأجنبية غير الفلسطينية، مثل وجود غير اليهود والجريمة والتمييز العنصري والمشاكل المرتبطة بها.
- أمّا فيما يتعلّق بالجانب الفلسطيني فيظهر ارتفاع الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في العمل ليكسر حواجز الممانعة للتطبيع، ويؤثر على التوجّه الشعبي تجاه المقاومة.
- يوفرّ اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي ورقة ضغط سياسية للجانب الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى عملية الاستفزاز في استغلال قضية السماح باستخدام التصاريح وتجنيد العملاء الأمنيين.

ويؤكد الباحث هنا على أنّ المؤشرات في السياسة العامة لإسرائيل سواء السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الأمنية، يظهر بأنّه لا تقاس المصاريف الاقتصادية على المستوطنات من باب الربح والخسارة، أو من باب أنّه مشروع اقتصادي ناجح ومثمر أو غير ذلك، إذ تقاس هذه المساعدات وهذا الدعم من باب تحقيق المصالح السياسية والقومية العليا، أي تعميق الاستيطان من خلال دعمه بكل الوسائل وخاصة الاقتصادية، وقد تلاقت مصالح بعض الاقتصاديين المستثمرين المستفيدين من الإعفاءات الضريبية والامتيازات الممنوحة للمستوطنين مع مصالح السياسيين والمتطرفين الصهيونيين والمتدينين، حيث يرى الساسة والمتطرفون ضرورة دعم وتكثيف الاستيطان في الضفة والقدس، عبر دعم المشاريع الإنشائية والإنتاجية الاقتصادية والتعليمية والترفيهية بالمستوطنات.

4.4 أثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على واقع العمالة في الضفة الغربية

تمّ تأسيس مئات المستوطنات وبؤرة استيطانية إسرائيلية منذ عام (1967) في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية بما يتعارض مع القانون الدولي، وتشكّل المستوطنات المحرّك الرئيس لحالة الضعف الإنساني الفلسطيني، وكان لتأسيس المستوطنات والتوسع الاستيطاني

المستمر تأثيراً سلبياً على الظروف المعيشية للفلسطينيين، مما أدى إلى خسارة الممتلكات ومصادر كسب الرزق، وفرض القيود على الوصول إلى الخدمات، ومجموعة من التهديدات للأمن المادي، والتي ولدت بدورها الحاجة إلى المساعدات واتخاذ إجراءات الحماية من مجتمع المنظمات الإنسانية، وترتبط بعض هذه التأثيرات بهجمات المستوطنين الاسرائيليين ضد الفلسطينيين، وعدم تنفيذ القانون بالشكل الكافي من السلطات الإسرائيلية، لتشكل بعد ذلك مكاناً مناسباً للعمل للكثير من العمال الفلسطينيين.

ويشعر الفلسطينيون جرأً ما يشهدونه من توسع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وممارسة نظام الفصل المترتب عنه، بظلم عميق يبعث على الإحباط والغضب، حيث يؤثر التوسع المطرد للمستوطنات على الحياة اليومية العامة للفلسطينيين، ونتيجة لذلك، أضحت سبل العيش مهددة، وحرية التنقل مقيّدة، وفرص التعليم والعمل قليلة، وتخلق أعمال العنف والتوترات المرتبطة بالمستوطنين جواً يسوده الخوف والاحتكاكات.

أما فيما يتعلق بالعمال وأصحاب المشاريع من الفلسطينيين، يعني وجود المستوطنات احتواء المنشآت الاستيطانية في الدورة الاقتصادية تحت ظروف غير متكافئة إلى حد كبير، وتشمل المستوطنات المجموعات السكنية والمناطق الصناعية والأراضي الزراعية إلى جانب البنى التحتية التي تدعمها، ومع ارتفاع البطالة والفقر، أصبحت هذه المستوطنات ملاذاً مناسباً للعمال للعمل هناك وكسب رزقهم على الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجههم هناك¹.

ويؤثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية بشكل مباشر على نسبة البطالة في الضفة الغربية بصورة إيجابية، مما يقلل الضغط على الوظائف المحدودة في المناطق والمدن الفلسطينية، كما يؤدي إلى زيادة قوة تفاوض العامل/الموظف على الرواتب بسبب منافسة العمل في المستوطنات الإسرائيلية على العمل في الوظائف والأعمال الفلسطينية².

¹ تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي الدورة 97 بعنوان: "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2008، ص 4.

² عمر عطية: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

وقد ساهم تفضيل العمال للعمل في المستوطنات أو الداخل الفلسطيني في غياب العمال المهرة من السوق الفلسطيني، وذهابهم للعمل في السوق الإسرائيلي، مما أدى الى ارتفاع تكلفة الإنتاج في السوق الفلسطيني، كما ساهم في مطالبة العاملين في الوظائف الفلسطينية إلى المطالبة بزيادة الرواتب لتلبية احتياجاتهم في ضوء مقارنتها بالعاملين في المستوطنات الإسرائيلية¹.

5.4 تأثير العمل في المستوطنات على القطاع الزراعي الفلسطيني والشركات الفلسطينية

يشكل الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الأساسي في فلسفة الاحتلال الإسرائيلية، الأمر الذي أثر بصورة واضحة على القطاع الزراعي الفلسطيني، وحدّ من تطوره وازدهاره في الضفة الغربية، وحرّم الكثير من المزارعين من مصدر هام ورئيس من مصادر دخلهم؛ لما يتطلبه الاستيطان من مصادرة مساحات شاسعة لا تعرف الحدود، ولا تتقيد بقانون، ولا تعرف هدفاً سوى إحلال هذه العناصر الغربية في الجسم الفلسطيني الأصل، مهما بلغت التكلفة من الاستبداد والتجويع لأبناء هذا الشعب. وقد ساند هذه الاستراتيجية، عدّة إجراءات اتخذتها سلطات الاحتلال، كالسيطرة على المياه والموارد الطبيعية، ومنع دخول الأدوية الزراعية، ومنع حفر الآبار الارتوازية، والسيطرة على دخول المواد اللازمة للزراعة بشقيها: الحيواني والنباتي، ومنع المراعي، تحت عدّة ذرائع مختلفة، كحماية البيئة، وكالذريعة الأمنيّة التي يرفعها الاحتلال بطاقة حمراء في وجه الحريّات والحقوق الفلسطينية، ولتبرير انتهاكاته التي لا تعد ولا تحصى ولا تنتهي².

ويصنّف العمال الفلسطينيون في إسرائيل، من حيث الدخل في إسرائيل بأنهم من أصحاب الدخل المنخفض، تركّز العمّال الفلسطينيون في إسرائيل في قطاعات الزراعة

¹ بكر اشنية: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² مقالة بعنوان "أثر الاستيطان الإسرائيلي على الزراعة والبيئة والوضع الاجتماعي في فلسطين"، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، تاريخ الدخول 2020/8/14، عبر الرابط الإلكتروني http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4068.

والإنشاءات، وقد استوعب القطاع الزراعي الإسرائيلي ربع العمّال الفلسطينيين، وفيما يستوعب قطاع الإنشاءات الإسرائيلي أكثر من نصف العمّال الفلسطينيين¹.

وسلكت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرقاً خبيثة لضرب الاقتصاد الفلسطيني، وضرب قطاع الزراعة، وخلق أجواء المنافسة غير الشريفة، كتخفيض الأسعار، والسيطرة على المصادر المائية، والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج الحيواني بأنواعه كافة، والنباتي من الأشجار والخضروات والحبوب، وعمل الاحتلال على تدمير البنية التحتية للزراعة عبر شقّ الشوارع بين المستوطنات، بما تبعه من اقتلاع الأشجار، وعبر إلقاء نفايات المستوطنات في الأرض الزراعية الفلسطينية، ممّا أدى إلى تدمير هائل، هدّد وجود واستمرار المنتج الفلسطيني، وأدّى إلى نفوق العديد من المواشي التي تبتلع النايلون الزراعي المتطاير، كما حارب الاحتلال هذا القطاع بمنع شقّ الطرق الزراعيّة، ممّا عرقل وصول الفلاحين الفلسطينيين إلى أراضيهم.

ويؤثر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على التنمية الفلسطينية من خلال مجموعة من الجوانب يمكننا حصرها بما يلي²:

1. تشجيع السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية.
2. المساهمة في قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني والتنموي والقروي الفلسطيني وانقطاع الوحدات التي تتصل بواسطة مناطق تسيطر عليها المستوطنات.
3. تكوين أطر ونظم إدارية وبلدية -مزدوجة وثنائية- للنظم الفلسطينية، الأمر الذي يسبّب ازدواجية، وذلك في مقابل إحالة النظم والقوانين الإدارية الإسرائيلية على جزء من الأراضي الفلسطينية.

¹ الرجبي، عماد، مقالة بعنوان " في 1967، قبضت إسرائيل على اقتصاد فلسطين: حصار الزراعة والصناعة.. ناهيك عن مسألة العمّال!"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ الدخول 2020/8/16، عبر الرابط الإلكتروني <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635787>

² عمر عبد الرازق: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

4. تخطيط وتنفيذ بنى تحتية مرتبطة بإسرائيل، ومنع الفلسطينيين من السيطرة على هذه البنى بهدف استغلالها.

5. تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني (وخصوصاً القروي)، من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطور في المستوطنات، وبذلك يلتحق اقتصاد هذه القرى بالمستوطنات، الأمر الذي يحول دون استقلالها الاقتصادي، وفي حالة التسويق، فإنه يتم في الغالب من خلال القنوات الإسرائيلية التي تستطيع ضبطه.

ويساهم العمال في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في بناء اقتصاد استيطاني قوي قائم على القطاع الزراعي، وقادر على إنتاج البضائع التي تنافس بصورة كبيرة البضائع الفلسطينية، مما يعني أنها تدعم الاقتصاد الإسرائيلي على حساب إضعاف الاقتصاد الفلسطيني والمنتجات الفلسطينية⁽¹⁾.

6.4 البدائل المطروحة للعمل في المستوطنات من قبل الجهات الفلسطينية المسؤولة

سهّلت الإجراءات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة دخول العمال الفلسطينيين إليها، بهدف سدّ عجز قطاعاتها الاقتصادية، إذ كانت تمرُّ بطفرة صناعية جعلتها في حاجة إلى أيدي عاملة، ووجدت إسرائيل في اليد العاملة الفلسطينية خصائص عدّة تخدم بناء اقتصادها ورفع ناتجها القومي بما لا ينافس العمال والمستخدمين الإسرائيليين، ومن أهمّ هذه الخصائص أنّ اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل تشتغل بنظام المياومة، فغالبيّة العمال يعودون إلى بيوتهم يومياً، ولا يشكلون أيّ عبء اقتصادي على اقتصاد الاحتلال، ولا يتطلبون أيّ استثمار في توفير المساكن لهم، ولا يحتاجون إلى دمج في المجتمع الإسرائيلي.

ولا يخفى علينا قدرة الجهات الفلسطينية المسؤولة على إيجاد بدائل للعمل في المستوطنات الإسرائيلية، ترتبط بالتأثير على العمال الفلسطينيين لتشجيعهم على العمل ضمن البيئة الفلسطينية، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية ومصرفية استثمارية تحفيزية تهدف

¹ بكر اشنية: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

إلى تقوية المشاريع القائمة وجلب استثمارات خارجية وخصوصاً رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج، بالإضافة إلى إعطاء قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة تزيد حالات التوظيف وتشجع العمّال والموظفين على فتح مشاريعهم الخاصة في الأراضي الفلسطينية، بدلاً من تيسير قروض استهلاكية تعمل باتجاه معاكس من خلال زيادة المسؤوليات والالتزامات على العامل الفلسطيني¹.

ويتمثلّ البديل بتطوير القدرات التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات، وهذا يتأتى ضمن استراتيجية بعيدة المدى للسياسات الاقتصادية الفلسطينية، وحتى الآن لا يظهر على السياسات الاقتصادية الفلسطينية أنها تستهدف تقليص الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي، فعلى الرغم من ظهور الكثير من النداءات بين الحين والآخر، إلا أنّ هذه السياسات غير موجودة على أرض الواقع، ولم يتم العمل على تطويرها حتى الآن، مما يعني أنّ تسليط الضوء عليها غير حقيقي بصورة واضحة².

ويؤكد المراقبون على أنّ عدم قدرة السلطة الوطنية على توفير بدائل في ظلّ أزمة مالية تعصف بها تعدّ أحد أبرز الأسباب التي تحول دون مكافحة ظاهرة العمل في المستوطنات، حيث إنّ تنامي ظاهرة عمل الفلسطينيين في المستوطنات سببها الأوضاع المأساوية الصعبة التي يعيشها الأفراد الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك بسبب عدم قدرة السلطة الوطنية والقطاع الخاص على توفير بدائل تمكّن العمال من توفير لقمة عيشهم بكرامة، ففي حال البحث عن البدائل لا بد أنّ الحكومة الفلسطينية مطالبة بتوفير (38) ألف فرصة عمل جديدة سنوياً في الأراضي الفلسطينية، في حين ما يتم توفيره من قبل الحكومة والقطاع الخاص لا يتجاوز ثلث ما هو مطلوب، وبالتالي فإنّ ما يتم طرحه فلسطينياً لمنع العمالة في المستوطنات لم تمثّل سوى شعارات ومقترحات غير كافية للتحويل إلى برنامج عمل يعتمد على بدائل حقيقية³.

¹ عمر عطية: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² عمر عبد الرازق: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

³ مقالة بعنوان: عمال المستوطنات غصة في القلب، عبر موقع الاقتصادي، تاريخ الدخول 2020/8/16، عبر الرابط الإلكتروني <https://www.aliqtisadi.ps/article/263/>.

وتظهر العديد من المؤشرات أنّ العمال الفلسطينيين في إسرائيل جزء هام في دوران عجلة الاقتصاد الإسرائيلي، كونهم يعملون في ظروف صعبة وبأجور متدنية مقارنة بأجور السكان الإسرائيليين، ودورة رأس المال تعيد تلك الأموال التي يحصل عليها العامل الفلسطيني إلى دائرة الاقتصاد ذاتها، وما يمكن عمله وفي ظلّ خطة الحكومة الفلسطينية الحاليّة بالانفكاك عن الاحتلال، لا بد من اتّخاذ مجموعة من التدابير بعد انتهاء أزمة كورونا، وربما في ظلّ الأزمة إن أمكن، أهمها¹:

1. تفعيل دور النقابات، والاتحادات العمالية، ووزارة العمل الفلسطينية، والمطالبة بجباية مستحقات العمال الفلسطينيين المتركمة لدى إسرائيل منذ عام (1967).
2. اتباع سياسية عامّة من أجل تسجيل العمال في النقابات وتوعيتهم بحقوقهم الواردة في قانون العمل الإسرائيلي.
3. مكافحة قرصنة وسماسرة التصاريح كونهم يرهقون العمال بمبالغ مرتفعة كأجرة للتصريح؛ يعود جزء كبير من نفعها إلى موظفي الإدارة المدنية المتعاونين مع السماسرة.
4. إعادة النظر في قضية صندوق الضمان الاجتماعي وقانونه بشكلٍ جدي ولصالح الطبقة العاملة والفئات المهمشة، الأكثر عرضة للتآكل في وقت الأزمات السياسية والاقتصادية.
5. الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، وتحويل جزء من العمال إلى تلك البنى الإنتاجية الفلسطينية كخطوة أولى في الانفكاك عن الاحتلال.
6. تشجيع المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تخفّف من حدّة الاعتمادية على العمل في إسرائيل.

¹ أسعد، احمد: سياسات إسرائيل اتجاه العمال الفلسطينيين: ثالث العنصرية، والفايروس، والجوع، مركز الأبحاث، تاريخ الدخول 2020/8/10، عبر الرابط الإلكتروني <https://www.prc.ps/>

7.4 انعكاسات أزمة فيروس كورونا على العمالة في المستوطنات وتأثيرها على الاقتصاد

الفلسطيني

لا شك أنّ فيروس كورونا يعتبر من أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، حيث إنّ جميع الأزمات الماليّة السابقة واجهتها الحكومات من خلال السياسات الاقتصادية، أمّا أزمة كورونا فهي تهدّد المورد البشري بصورة واضحة ومباشرة، ومن ثمّ فإنّ تداعياتها تعدّ الأخطر على الاقتصاد العالمي وتتطلب سياسات مختلفة لمواجهتها.

ومن المؤكّد أنّ الاقتصاد الفلسطيني لن يكون بعيداً عن الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، بعد اكتشاف أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في فلسطين في مدينة بيت لحم بتاريخ (5 آذار/ مارس 2020)، ليعلن بعدها رئيس الوزراء محمد اشتية حالة الطوارئ استناداً إلى مرسوم رئاسي أصدره الرئيس محمود عباس يقضي بإعلان حالة الطوارئ، واتّخاذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية والصارمة لمواجهة تفشي وانتشار الفيروس ومحاصرته في أضيق مكان.

وتبع ذلك قرار جيش الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ (6 آذار/ مارس 2020) بفرض إغلاق كامل على الأراضي الفلسطينية بسبب "عيد البوريم" أو ما يسمى بالمساخر، حيث تقرّر إغلاق كامل أراضي الضفة ومعابر غزّة، مما يشير إلى أنّ سياسة إسرائيل كانت صارمة في الإغلاق ومنع دخول العمال إلى إسرائيل قبل انتشار الوباء في الضفة الغربية، أمّا عند تفشي وباء كورونا في الضفة الغربية، أصبحت أولويات إسرائيل مختلفة، وارتفعت الأصوات التي تطالب بدخول العمال ومبيتهم في إسرائيل حتى لا تتوقف عجلة الاقتصاد الذي يشكّل العامل الفلسطيني طاقة مهمّة فيه في قطاعات حيوية مثل البناء، والتجارة، والفندقة، والصناعات التحويلية، والزراعة، وغيرها¹.

¹ تقرير بعنوان "الاحتلال يفرض إغلاق على الضفة والقطاع وقيوداً جديدة على العمال"، القدس، الأربعاء 2020/3/18،

وقامت الشركات الإسرائيلية العاملة في المستوطنات الإسرائيلية بالاستغناء عن أعداد كبيرة من عمّالها كما حصل في الكثير من الشركات العالمية نتيجة الوضع الاقتصادي الراهن في ظلّ أزمة انتشار فيروس كورونا، في حين قامت بعض الشركات الأخرى بتخفيض رواتبهم مما انعكس سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أصبحت الكثير من الأسر الفلسطينية بلا دخل أو انخفضت دخولها وزادت البطالة داخل الأراضي الفلسطينية بشكل كبير ومفاجئ، أما على المدى الطويل فسيؤدي هذا إلى حثّ الفلسطينيين إلى الاعتماد على أنفسهم ممّا سيؤدي إلى تقليل تبعية الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي وهو مطلب استراتيجي سياسي فلسطيني¹.

كما أدت أزمة كورونا إلى تقليص النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المدن الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبالتالي ارتفاع البطالة، كذلك انخفض النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في بعض القطاعات نتيجة عدم قدرة العمال إلى الوصول إلى أماكن عملهم، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة حول تأثير العمل الفلسطيني في المستوطنات الإسرائيلية على الرغم من ارتفاع البطالة هناك، إلا أنّ العمل في إسرائيل لم ينخفض، وبالتالي استمر تدفق الأموال التي يجنيها العمال من الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا ساهم بصورة مباشرة بتخفيض الآثار السلبية لانتشار مرض كورونا على مستويات المعيشة الفلسطينية خاصة وأن برامج الدعم الاقتصادي الفلسطينية كانت وما زالت محدودة ولا تكفي لتعويض الخسائر، بالإضافة إلى مساهمة هذه الأموال في إيجاد طرق سريعة لتعافي الاقتصاد الفلسطيني، ففي حالة تدفقها إلى سوق العمل الفلسطيني سوف تساهم في إعادة انتعاش الحياة الاقتصادية واستكمال العملية الإنتاجية والبيع والشراء بصورة طبيعية².

من الواضح أنّ مخاطر انتشار فيروس كورونا المستجد سيكون أكثر حدّةً وفتكاً بالاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الأعباء الاقتصادية الإضافية التي سوف يتحمّلها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المقبلة إضافة إلى الأعباء التي كان يتحمّلها سابقاً وبخاصة في ظلّ الإمكانيات المتواضعة

¹ عمر عطية: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² عمر عبد الرازق: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

بسبب إحكام قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والحدود والتحكم في حرية الحركة للأفراد والبضائع، والتي تسببت في خنق الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى انخفاض الدعم المقدّم من المانحين، وتدهور الحالة الأمنية، وانعدام الثقة بسبب الأفاق السياسية القائمة في السنوات الأخيرة، والتي أدت بدورها أيضاً إلى تأزّم الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وارتفاع مستوى البطالة واستشراء الفقر.

واعتماداً على ما سبق، يشير الباحث إلى أنّ اهتمام الجانب الإسرائيلي بالجوانب الاقتصادية هي أولويّة واضحة، ففي ظلّ انتشار الفيروس والخوف العالمي والإقليمي، وتحذير منظمة الصحة العالمية، إلا أنّ السياسات الإسرائيلية كانت جميعها واضحة ومشجعة لبقاء العمال للعمل سواء داخل إسرائيل أو داخل المستوطنات، مما يدلُّ على أهمية هؤلاء العمال على صعيد الاقتصاد الإسرائيلي، واستغلالهم لجميع الأوضاع والحالات لتدعيم جوانبهم الاقتصادية بصورة أساسية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

بعد الإنتهاء من إتمام الدراسة، خرج الباحث بالنتائج الرئيسية الآتية:

- تركزت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إعطاء البعد الديني للاستيطان، متمثلاً بحق اليهود الديني والتاريخي في فلسطين، معتمداً على عقيدة دينية توراتية
- سعت إسرائيل لتحقيق أهداف أمنية وذلك من خلال اختيارها لمواقع الاستيطان، حيث أقامت في مناطق استراتيجية عسكرية تصلح للدفاع والهجوم، وكان الهدف من ذلك تفتيت المناطق السكنية الفلسطينية ومحاصرة التجمعات الفلسطينية لسيطرة على الأرض والسكان
- يتمثل الدافع السياسي من الاستيطان بإقامة إسرائيل الكبرى بعاصمتها القدس الموحدة، والإبقاء على الضفة الغربية مقسمة إلى أقسام يستحيل معها قيام دولة فلسطينية
- أظهرت النتائج أنّ نسبة العاملين الذكور بين العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات للفترة 2003/1995 بلغت بالمتوسط 97.7%، بينما بلغت نسبة الإناث 2.3% فقط
- أظهرت نتائج جهاز الإحصاء المركزي أنّ أكثر من نصف العاملين بأجر في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يعملون في قطاع الإنشاءات، وشكّلوا (50.9%)، يليهم في المرتبة الثانية العاملون بأجر في قطاع الخدمات، وبلغت نسبتهم (19%)، ثمّ العاملون في الصناعة بنسبة (16.5%) فالعاملون في الزراعة بنسبة (9.9%)، وهناك ما نسبته (3.5%) لا يوجد لهم نشاط محدد يعملون به، وربما ينتقلون من نشاط اقتصادي لآخر حسب الطلب
- أصبح الهدف الاقتصادي ذريعة واهية تتذرع بها إسرائيل لإقامة المستوطنات على أرض الضفة الغربية، فإذا اتخذت إسرائيل الاقتصاد هدفاً لزرع هذه المستوطنات، فإنّها وقفت

لتعلن بصورة مباشرة وغير مباشرة أنّ إقامة هذه المستوطنات إنّما يعود لتحسين أوضاع اليهود المادية، وبالتالي حرمان الفلسطينيين من حصتهم في استغلال أراضهم ومياهم

– تتلخص النواحي الايجابية للعمل في المستوطنات في التقليل من نسبة البطالة التي تضرب الأراضي الفلسطينية، وكذلك في تحريك الوضع الاقتصادي في السوق الفلسطينية من خلال ضخ أموال من قبل العمال في المستوطنات.

– اما النواحي السلبية فتتلخص في أنها تشكّل عبئاً على الدعوات الفلسطينية لمقاطعة المستوطنات ومنتجاتها، وتشكّل ورقة رابحة بيد الجانب الإسرائيلي من خلال الضغط على الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر ذلك اعترافاً بشرعية المستوطنات في أراضي الضفة الغربية.

– في أحدث الإحصائيات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، أشارت البيانات إلى أنّ ارتفاعاً طرأ على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات والذي بلغ 131 ألف عامل في عام 2018، وبحسب هذه البيانات فإن ارتفاعاً طرأ على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات مقارنة مع (126) ألف عامل في الربع الأخير من عام (2017).

– يعود السبب الرئيس لعمل الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية وفي مناطق المحتلة (أراضي عام 1948) بشكل عام إلى الوضع الاقتصادي الصعب في المناطق والمدن الفلسطينية، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الفلسطينيين وحتى أولئك الذين وجدوا وظائف برواتب منخفضة يفضل بعضهم العمل في إسرائيل بسبب الفرق في الدخل، حيث يحصل العامل في المستوطنات الإسرائيلية على ثلاث أضعاف الراتب أو أكثر مما قد يحصل عليه لدى العمل في الوظائف الفلسطينية الخاصة أو العامة على حدّ سواء

– ومن الأسباب الرئيسية للعمل في المستوطنات الإسرائيلية من قبل العمال الفلسطينيين ضعف الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدرته على التوظيف وبالتالي وجود فائض من القوى العاملة الفلسطينية، وارتفاع الأجور في سوق العمل الإسرائيلي، مما يشجع العمالة الفلسطينية على اختيار العمل في المستوطنات الإسرائيلية، والتضخم وارتفاع سعر المعيشة،

إذ يظهر لنا ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المدن الفلسطينية والتي لا تتناسب مع الرواتب التي يحصل عليها العاملين، مما يدفعهم إلى اختيار الأماكن التي تعطي أجوراً أعلى لضمان الحصول على متطلبات الحياة والوفاء بالتزاماتهم المالية والاجتماعية الكبيرة.

– ساهم غياب وجود سوق عمل فلسطيني قادر على احتضان القوى العاملة الفلسطينية إلى بحثها عن أي طريقة للعمل وكسب الرزق، ويرى البعض أنّ إيرادات العاملين في المستوطنات الإسرائيلية تمثل حلقة متكاملة لصورة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي، إذ عمق هؤلاء العمال اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إيراداتهم، ففي حال قيام الجانب الإسرائيلي بإيقاف العمل سيؤدي ذلك إلى ارتفاع البطالة في السوق الفلسطيني في ظلّ عدم قدرته على إيجاد فرص عمل مناسبة لهم

– من أبرز تبعات العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني هو إحداث خلل في هيكل سوق العمل الفلسطيني، الذي تدنّت له قدرته الاستيعابية، من خلال اكتمال دور آليات السيطرة، وفق سياسات الكيان الصهيوني، الذي أصبح يتحكم إلى حدّ كبير، في مستويات التشغيل والبطالة والفقير.

– كذلك إحداث خلل هيكل قطاعي، فزيادة أجور العمال، زادت من كلفة الإنتاج، حيث تراجع دور القطاعات الإنتاجية، وثقلها النسبي في النشاط الاقتصادي، كما أدّى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع غير المستوردة، ونتج عن ذلك نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

– ومن تأثيرات العمل في المستوطنات خسارة الأيدي العاملة الفلسطينية في توليد الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني، ما أدى إلى خسارة القيمة المضافة لنشاطهم الإنتاجي، خاصة وأنّ سوق العمل داخل الكيان الصهيوني استخدم حوالي ثلث القوى العاملة الفلسطينية.

– أسهمت العمالة الفلسطينية في زيادة النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الطلب على المنتجات من داخل الكيان الصهيوني، إذ يعود الجزء الأكبر من هذه الأجور إلى دورة الإنفاق لذلك الكيان لتغذيتها، خاصة في ظلّ

- ويظهر لنا وجود العديد من التبعات المتعلقة بالعمل داخل المستوطنات الإسرائيلية كالتبعات الاقتصادية وتشمل رفع العمل في الاقتصاد الاسرائيلي مستوى دخل فئة مهمّة من الشعب الفلسطيني ويشكّل قوّة شرائية عالية تُنشّط الاقتصاد الفلسطيني وتُولد الدخل وفرص العمل، وارتفاع الأجور يساهم في رفع تكلفة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي يرفع أسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الفلسطيني.
- يؤثّر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على التنمية الفلسطينية من خلال تشجيع السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية. والمساهمة في قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني والتنموي والقروي الفلسطيني وانقطاع الوحدات التي تتصل بواسطة مناطق تسيطر عليها المستوطنات، وتعميق تبعية المجتمع الفلسطيني (وخصوصاً القروي)، من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطوّر في المستوطنات، وبذلك يلتحق اقتصاد هذه القرى بالمستوطنات، الأمر الذي يحول دون استقلالها الاقتصادي، وفي حالة التسويق، فإنّه يتم في الغالب من خلال القنوات الإسرائيلية التي تستطيع ضبطه.
- من الواضح أنّ مخاطر انتشار فيروس كورونا المستجد سيكون أكثر حدّةً وفتكاً بالاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الأعباء الاقتصادية الإضافية التي سوف يتحمّلها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المقبلة إضافة إلى الأعباء التي كان يتحمّلها سابقاً وبخاصة في ظلّ الإمكانيات المتواضعة بسبب إحكام قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والحدود والتحكم في حرية الحركة للأفراد والبضائع، والتي تسببت في خنق الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى انخفاض الدعم المقدّم من المانحين.

2.5 التوصيات

يوصي الباحث في ختام دراسته بالتوصيات التالية:

1. على الجهات الفلسطينية المختصة العمل على إيجاد سوق عمل فلسطيني قادر على احتضان القوى العاملة الفلسطينية.

2. اتباع سياسات اقتصادية ومصرفية استثمارية تحفيزية تهدف إلى تقوية المشاريع القائمة وجلب استثمارات خارجية وخصوصاً رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج.
3. إعطاء قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة تزيد حالات التوظيف وتشجع العمّال والموظفين على فتح مشاريعهم الخاصة في الأراضي الفلسطينية، بدلاً من تيسير قروض استهلاكية تعمل باتجاه معاكس من خلال زيادة المسؤوليات والالتزامات على العامل الفلسطيني.
4. تطوير القدرات التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات، وهذا يتأتى ضمن استراتيجية بعيدة المدى للسياسات الاقتصادية الفلسطينية.
5. الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، وتحويل جزء من العمال إلى تلك البنى الإنتاجية الفلسطينية كخطوة أولى في الانفكاك عن الاحتلال.
6. تشجيع المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تخفّف من حدّة الاعتمادية على العمل في إسرائيل.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

- أرونسون، جيفري: مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978.
- أرئيلي، شاؤول وسفارد، ميخائيل، الجدار الفاصل أمن أم جشع، ترجمة عليان الهندي، دار الماجد للنشر والتوزيع، دم، 2010.
- الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية بما في القدس، 1982
- الأمم المتحدة، منشأة القضية الفلسطينية وتطورها 1970م/1988م"، نيويورك، 1990.
- بركات، نظام: الاستيطان وفرص الحرب والسلام، من كتاب الاستيطان اليهودي وأثره على الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2012
- تفكجي، خليل: واقع الاستيطان في الاراضي الفلسطينية، في كتاب الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين (دراسات استراتيجية وقانونية)، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان
- الجعفري، محمود، التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2000
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القوى الفلسطينية العاملة: سنوات مختلفة، رام الله، فلسطين، 2018.
- حسين، غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003.
- دراسة معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات" الملخص التنفيذي. القدس، 2015.

- الدويك وآخرون، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006
- سرحان، عبد العزيز محمد، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 1987
- سلامة، ساجي، مداخلة منشورة في كتاب، قضية اللاجئين والمفاوضات، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، 1998
- سلمان، رضي: إسرائيل - 1984: أحداث ومواقف، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1985
- الشرقاوي، فوزان حامد حسين، الاستيطان الصهيوني في فلسطين (دراسة مقارنة لمرحلة ما قبل قيام إسرائيل وما بعده)، 1990
- صالح، محسن، معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2011.
- صبيح، ماجد، القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات (1995-2003)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005
- عايد، خالد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، تحرير صبري جريس واحمد خليفة، ط3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997
- عطا الله، كتاب حقوق الإنسان في الضفة الغربية، أزمة حقوق الإنسان في الوطن العربي، مجموعة من الدراسات المختارة مقدمة إلى ندوات اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

- عليان، وليد خميس، دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين، رسالة مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية سنة 1989
- عنبوسي، نور، الإطار القانوني للعمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، المستوطنات، والمنتدبين خارج فلسطين، 2019.
- فرسخ، ليلي، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2009.
- فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، 1997
- قاسمية، خيرية وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، معهد البحوث والدراسات العربية، الدراسات الخاصة 15، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978
- قريع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق - مفاوضات أوسلو 1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005
- كارتر، جيمي، فلسطين السلام لا التمييز العنصري، ترجمة محمد التوبة، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007
- كنفاني، نعمان ، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2012.
- مخادمة، زياب، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006
- المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين، التقرير الاحصائي السنوي، 2018.
- مسلم، سامي، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972 مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ومركز الوثائق والدراسات أبو ظبي بيروت، 1973

- معاً، مركز العمل التنموي، العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية،
2011.

- معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج) (2015). الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين
الواقع والتحديات الملخص التنفيذي. القدس

- منصور، جوني: الاستيطان الإسرائيلي: التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية، عكا،
مؤسسة الأسوار، 2005

- المومني، محمد أحمد: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافية السياسية، دار
عمار للنشر، عمان - الأردن، 1986.

- المومني، محمد أحمد: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافية السياسية،
عمان، دار عمار للنشر، 1986.

- المومني، محمد أحمد: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافية السياسية،
دار عمار للنشر، عمان - الأردن، 1986م.

- نجيب، وأليم و نصار، جورج، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، بيروت، مركز
دراسات الوحدة العربية، 2008

- يعقوب، محمد، حافظ، بيان ضد الأبارتايد اللاجئون الفلسطينيون والسلام، ط1، دمشق، دار
كنعان للنشر، 2000

ثانياً: المجالات العلمية

- أبو النمل، حسين، هل تم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال تشغيل العمال
الفلسطينيين؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، ربيع 2010

- الازعر، محمد خالد، التسوية الفلسطينية وقضية المستوطنات الحلول البديلة والاشكاليات
المتوقعة، مجلة شؤون عربية، العدد 111، القاهرة، خريف 2002

- الأسدي، عبده، *المنظور الإسرائيلي لقضية الاستيطان وفق مفاوضات التسوية النهائية*،
صامد الاقتصادي، العدد 105، أيلول 1996

- أسعد، احمد، *من وحي الحياة اليومية للعامل الفلسطيني: ملاحظات أولية عن الاغتراب*،
شؤون فلسطينية، عدد 275-276، 2019، ص 157-159

- تقرير المدير العام لمؤتمر العمل الدولي الدورة 97 بعنوان: "وضع عمال الأراضي العربية
المحتلة"، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2008

- جابر، عدنان حافظ، *الاستيطان في الخليل: ارتباط بالمفاهيم والسياسة الإسرائيلية*، صامد
الاقتصادي، العدد 112

- دمير، مايكل. *الاستيطان اليهودي في القدس القديمة*. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2،
العدد 8 (خريف 1991)

- عريقات، صائب، *الاستيطان في العلاقات الدولية*، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، يوليو
سنة 1987

- هشام عورتاني، *الابعاد الاقتصادية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي*، السياسة الدولية، عدد
22 ربيع 1999

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- أثر الاستيطان الإسرائيلي على الزراعة والبيئة والوضع الاجتماعي في فلسطين"، موقع وكالة
الأخبار والمعلومات الفلسطينية وفا، تاريخ الدخول 2020/8/14، عبر الرابط الالكتروني
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4068

- أسعد، احمد: سياسات إسرائيل اتجاه العمال الفلسطينيين: ثالوث العنصرية، والفايروس،
والجوع، مركز الأبحاث، تاريخ الدخول 2020/8/10، عبر الرابط الالكتروني
<https://www.prc.ps/>

- بيانات القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تاريخ الدخول 2010/4/1، عبر الموقع الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/>.

- بيسان، عدوان، الاستيطان الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي، موقع الحوار المتمدن الإلكتروني، العدد 1228، 2005، تاريخ زيارة الموقع: 2020/4/7 على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39297>

- خالد، تيسير: مقالة بعنوان: أنابوليس يطلق مفاوضات متعثرة واستيطان متوحش" منشورة على موقع الحوار المتمدن، العدد: 2259 - 2008، تاريخ زيارة الموقع: 2020/4/28 على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132175>

- الرجبي، عماد، مقالة بعنوان: في 1967، قبضت إسرائيل على اقتصاد فلسطين: حصار الزراعة والصناعة.. ناهيك عن مسألة العمّال!"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ الدخول 2020/8/16، عبر الرابط الإلكتروني <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635787>

- عدوان، بيسان، الاستيطان الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي، الحوار المتمدن، العدد 1228، 2005، تاريخ الزيارة: 22.4.2020 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39297>

- عرفة، نور وآخرون: المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني، شبكة السياسات الفلسطينية. 2015. رابط مختصر: <https://cutit.org/lfQ9m>

- عيسى، حنا، الارتقاء بالعمل الشعبي في مجابهة الاستيطان وجدار الضم والتوسع، موقع دنيا الوطن الإلكتروني، بتاريخ 2012/5/4، تاريخ زيارة الموقع: 2020/4/14 على الرابط: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/259574.html>

- مركز العمل التنموي: العمالة الفلسطينية في مستوطنات غور الأردن الزراعية،
2011. على الرابط: [http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/pal-](http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/pal-labor/pal-labor.pdf)

[labor/pal-labor.pdf](http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/pal-labor/pal-labor.pdf)

- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار": تاريخ الدخول: 2020/5/11: على الرابط
التالي: <https://bit.ly/2Lh8zVq>

- مقالة بعنوان "إحصائيات فلسطينية: عدد المستوطنين بالضفة والقدس 834000"، موقع عرب
48، تاريخ النشر 2018/9/13، تاريخ الدخول 2010/3/27، عبر الرابط الإلكتروني
[.https://www.arab48.com/](https://www.arab48.com/)

- مقالة بعنوان: "131 الف عامل فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات حتى 2018"، موقع
الاقتصادي، تاريخ النشر 2019/2/15، تاريخ الدخول 2020/3/27، عبر الموقع
الإلكتروني [.https://www.aliqtisadi.ps/](https://www.aliqtisadi.ps/)

- مقالة بعنوان: "الريحان الدامي.. عاملات فلسطينيات بمستوطنات الأغوار"، موقع الجزيرة
الاجباري، تقارير وحوارات، تاريخ النشر 2017/8/28، تاريخ الدخول 2020/3/26،
عبر الموقع الإلكتروني
[.https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/](https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/)

- مقالة بعنوان: عمال المستوطنات غصة في القلب، عبر موقع الاقتصادي،، تاريخ الدخول
2020/8/16، عبر الرابط الإلكتروني [.https://www.aliqtisadi.ps/article/263/](https://www.aliqtisadi.ps/article/263/)

- نداء القدس، تقرير: نصف مليون مستوطن في الضفة يجعلون حلم حل الدولتين غير واقعي،
نداء قدس، تاريخ زيارة الموقع 2020/4/11، الموقع الإلكتروني:
<http://nedaalquds.com/arabic/?p=7904>

- وزارة الإعلام الفلسطينية، وزارة الإعلام تعقد مؤتمر بعنوان: 2013 عام تغول وطغيان الاستيطان،" وزارة الإعلام الفلسطينية 5 كانون الثاني 2014، تاريخ زيارة الموقع
:2020/5/11

<http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=5150>

- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفاق، العملة: 2012 عام الاستيطان والمستوطنين، وكالة الأنباء والمعلومات، 26 ايار 2012، تاريخ زيارة الموقع 2020/5/5:
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=154345>

رابعاً: المقابلات

- بكر اشتية: مقابلة شخصية. (محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية)، حول موضوع " أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني"، محاضر في جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد، بتاريخ 2020/8/12.

- عمر عبد الرازق: مقابلة شخصية. (محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية)، حول موضوع أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، بتاريخ 2020-8-12.

- عمر عطية: مقابلة شخصية. (رئيس أكاديمية البنك العربي في السعودية)، حول موضوع أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، بتاريخ 2020-8-10.

**An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**Impact of the Palestinian Workforce in
the Israeli Settlements in the West Bank
on the Palestinian Economy (1994-2019)**

**By
Abdulla Atieh**

**Supervised by
Dr. Othman Othman**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political and Planning
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2020

Impact of the Palestinian Workforce in the Israeli Settlements in the West Bank on the Palestinian Economy (1994-2019)

By

Abdulla Atieh

Supervised By

Dr. Othman Othman

Abstract

This study aimed to identify the impact of Palestinian employment in Israeli settlements in the West Bank on the Palestinian economy, by answering the study questions related to the topic, as the problem of the study was represented by answering the main question: What is the contribution of Palestinian labor in Israeli settlements in the West Bank in improving the economic situation of Palestinian citizens? The researcher used the descriptive analytical method.

The study came out with several results includes:

1. The negative aspects of Palestinian employment in the settlements are summarized in that it constitutes a burden on the Palestinian calls to boycott the settlements and their products, and constitutes a trump card in the hands of the Israeli side by putting pressure on the Palestinian economy, and this is a recognition of the legitimacy of the settlements in the West Bank lands.
2. One of the most prominent consequences of working in Israeli settlements on the Palestinian economy is to cause an imbalance in the structure of the Palestinian labor market, whose absorptive capacity has decreased by completing the role of control mechanisms, in accordance

with the policies of the Zionist entity, which has become largely controlling the levels of employment, unemployment and poverty.

3. It appears to us that there are many consequences related to work inside Israeli settlements, such as the economic consequences, which include raising work in the Israeli economy, the income level of an important group of the Palestinian people, and it constitutes a high purchasing power that stimulates the Palestinian economy and generates income and employment opportunities, and high wages contribute to raising the cost of production in the Palestinian economy, Thus, it raises the prices of goods and services produced in the Palestinian economy

In light of these findings, the researchers recommended several recommendations:

1. Following stimulating economic and banking investment policies aimed at strengthening existing projects and attracting foreign investments, especially Palestinian capital abroad.
2. Developing the operational capabilities of the Palestinian economy by encouraging and supporting the productive sectors such as agriculture, industry and construction, and this comes within a long-term strategy for Palestinian economic policies.
3. Investing in the agricultural and industrial sectors, and transferring part of the workers to those Palestinian productive structures as a first step in disengaging from the occupation